المدن والقرى الفلسطينية بين العزل والتهجير

اعـــداد
مركز العمل التنموي/معاً
الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري
بتمويل من مكتب ممثلية النرويج
لدى السلطة الفلسطينية
ضمن مشروع البقاء مقـــاومة

مركز العمل التنموي / معـــاً
ص.ب.٥١٣٥٢ او ٥١٧٩٣ القدس
رام الله: نزلة البريد . عمارة الغرفة التجارية . الطابق الرابع
هاتف: ٠٢-٢٩٥٤٤٥١ / ٠٢-٢٩٨٧٦٩٦ فاكس : ٠٢-٢٩٥٠٧٥٥
البريد الالكتروني : maanc@palnet.com
غزة: قرب قصر الحاكم . عمارة الحشام .
الطابق الثالث ص.ب . ٥١٦٥ غزة
البريد الالكتروني: maanc-g@palnet.com
الصفحة الالكترونية : www.maan-ctr.org

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري
Palestine Grassroots Anti-Aprtheid Wall Campaign
الموقع الإلكتروني : www.stopthewall.org
العنوان البريدي : mobilize@stopthewall.org
هاتف: 02-2971505 فاكس: 02-2975123

حقوق الطبع العامة محفوظة

أيار ٢٠٠٧
رام الله-فلسطين

المدن والقرى الفلسطينية بين العزل والتهجير

تكريس واقع ديمغرافي

في الثالث من حزيران ٢٠٠٢ صادقت حكومة الإحتلال الإسرائيلي برئاسة ارئيل شارون على الاقتراحات النهائية التي قدمها مسؤولون في حكومته لإقامة جدار الفصل العنصري على الأراضي الفلسطينية. وكانت هذه الموافقة بداية وتجسيدا عمليا لخطة الإنفصال الأحادية التي أعلنها شارون وبدأ بتنفيذها في شباط ٢٠٠٥. ويسعى المشروع الصهيوني عبر الجدار لترسيم وفرض الحدود السياسية لدولة الكيان الصهيوني. ويتضمن ضم أكبر مساحة ممكنة من أراضي الضفة الغربية بما فيها الكتل الإستيطانية وجميع الأماكن ذات الإعتبارات الدينية في الفكر الصهيوني وزج الفلسطينيين خلف معازل ضيقة تفتقر لأبسط مقومات الحياة.

هذه الفكرة (الجدار والمعازل). طرحها مفكرو الحركة الصهيونية على مدى السنوات قبل وبعد قيام الكيان الصهيوني. فقد طرحها جبوتنسكي بداية عام ١٩٢٣عندما تحدث عن حائط حديدي يفصل اليهود عن العرب. ولكنها لم تختف من قاموس تلاميذه ووكلاء أفكاره. بل بقيت تراود بعض المسؤولين الصهاينة أمثال مناحم بيغن وموشيه دوتان وآخرين من المفكرين الصهاينة الذين أعادوا طرحها عام ١٩٦٧ «**إيجاد أوضاع ملائمة للهجرة المنظمة يمكّننا من وقف النمو النسبي للأقلية العربية، ومن ابعاد دائم للعناصر غير المرغوب فيها والخطرة...**»[٢]. وبدأوا بتنفيذها من خلال زرع المستوطنات وإحاطتها بالجدران الواقية. وكانت هذه الفكرة ترتكز بالأساس على فرض واقع ديمغرافي جديد على الأرض يرتبط بالتطهير العرقي ويضمن ويعزز السياسة التوسعية الإسرائيلية على حساب الفلسطينيين من خلال مصادرة الأراضي وتنشيط الإستيطان وهدم المنازل.

إن الاستعمار الصهيوني، حتى الأكثر تقيدا، يجب أن ينتهي أو ينفّذ على الرغم من إرادة السكان الأصليين. لذلك، فان هذا الاستعمار لا يستطيع الاستمرار والتطور إلا بحماية قوة مستقلة عن السكان المحليين- سور حديدي لا يمكن للسكان الأصليين أن يخترقوه. هذه سياستنا تجاه العرب. إن صوغها بأية طريقة أخرى يعد نفاقا.

جبوتنسكي*[١]

إيجاد أوضاع ملائمة للهجرة المنظمة يمكّننا من وقف النمو النسبي للأقلية العربية، ومن ابعاد دائم للعناصر غير المرغوب فيها والخطرة...[٢]

[١] مصالحة، نور الدين، إسرائيل الكبرى والفلسطينيون سياسة التوسع ١٩٦٧-٢٠٠٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى-بيروت، كانون الثاني ٢٠٠١، ص٧٢.

[٢] المصدر السابق، ص٩١

وفي عام ١٩٩٤ بدأت خطة فصل الضفة عن الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ تُطرح بقوة في عهد رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت، إلا انه أجل المصادقة عليها لاعتبارات سياسية ليعود إيهود باراك ويناقشها سنة ٢٠٠٠.

أما بالنسبة إلى شارون فقد كانت هذه الخطة تبلور الرؤية الصهيونية المتعلقة بالأرض والسكان وحفظ التوازن الديمغرافي، خاصة في ظل التطور الذي وصلت إليه القضية على المستوى العالمي والفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو، الأمر الذي لم يمّكن شارون من التخلص من الفلسطينيين عن طريق إبادة جماعية دموية منظمة أو بالتهجير القسري كما حصل عام ١٩٤٨، وأصبح بالتالي الحل العملي المتاح أمامه هو العودة إلى أفكاره السابقة بخلق ظروف قاسية تجعل الفلسطينيين يرحلون من تلقاء أنفسهم « **انت ببساطة لا تحمل الناس في شاحنات وتذهب بهم بعيدا.. أنا أفضل إتباع سياسة إيجابية بخلق ظروف تقنع الناس بالمغادرة**»*.اريبل شارون ٢٤ آب ١٩٨٨[٣]

من هنا فإن سلطات الإحتلال تراهن على تهجير الفلسطينيين للمرة الثالثة من خلال جدار الفصل العنصري، فالجدار بمساره الحالي سيقسم الضفة الغربية إلى ستة معازل رئيسية: المعزل الشمالي ويضم جنين وطولكرم وقلقيلية ونابلس ومعزل الوسط ويضم سلفيت ورام الله والمعزل الجنوبي ويضم الخليل وبيت لحم، هذا بالإضافة إلى معزل القدس ومعزل الغور ومعزل قطاع غزة. وهذه المعازل محاطة بالجدار والمراكز والنقاط العسكرية من كل جانب ومجردة من أبسط مقومات العيش الكريم التي أقرتها التشريعات والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وسيقع داخل وخارج هذه المعازل الكبيرة حوالي ٩٨ قرية وتجمعا سكانيا فلسطينيا يسكنها حوالي ٣١٢,٨١٠ نسمة يسكنون في أقفاص -إذا جاز التعبير- بحيث تطوقهم الجدران والأسلاك الشائكة والبوابات وأبراج المراقبة من كل جانب، ويخضعون داخلها لإجراءات عسكرية ونفسية مذلة **وحاطة بالكرامة** وغير إنسانية تجعل الحياة والتوسع الديمغرافي فيها مستحيلا.*

الإجراءات الحاطة بالكرامة تعتبر حسب اتفاقية جنيف جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي الانساني

> ”انت ببساطة لا تحمل الناس في شاحنات وتذهب بهم بعيدا.. أنا أفضل إتباع سياسة إيجابية بخلق ظروف تقنع الناس بالمغادرة*.“
>
> اريبل شارون ٢٤ آب ١٩٨٨[٣]

> ”الإجراءات الحاطة بالكرامة تعتبر حسب اتفاقية جنيف جريمة حرب يعاقب عليها القانون الدولي الانساني“

[٣] http://www.nad-plo.org/ar/main.php?view=mainextra_hear

أشكال العزل

أولا: قرى وضواح وتجمعات سكانية ومدن يحيطها الجدار من ثلاث جهات والجهة الرابعة مفتوحة بعائق.

يضم هذا النوع من العزل ٥٦ موقعا تتوزع ما بين مدن وقرى وتجمعات وضواح يسكنها حوالي ٢٩٩,٠٩٣ نسمة يسكون في الجهة الشرقية من الجدار . ويطوق الجدار هذه التجمعات من ثلاث جهات، فيما تكون الجهة الرابعة مفتوحة لحركة المواطنين، إلا أن هذه الحركة تبقى خاضعة للأوضاع والظروف السياسية والأمنية التي تسود المنطقة بشكل عام، بالإضافة إلى المزاج العام للجنود المتمركزين على هذه المداخل حال وجودهم. وتملك سلطات الإحتلال القدرة على إغلاق مداخل هذه المواقع في أي وقت وتحت أي ذريعة مما يعني تقييد حركة المواطنين وتعطيلهم عن أعمالهم وعن مراكز الخدمات التي يعتمدون عليها يوميا . وحتى الجهة المتاحة للحركة في هذه المواقع، غالبا ما تكون نفقا ضيقا يقع تحت شارع استيطاني سريع يكون محصننا بالجدار، وربما يوضح ذلك بشكل أو بآخر النظرة الصهيونية العنصرية في التعامل مع الآخر الفلسطيني (نحن فوق وأنتم في الأسفل).وقد طلبت اسرائيل من المجتمع الدولي تمويل هذه المشاريع بحجة التخفيف عن الفلسطينين وإتاحة حرية الحركة امامهم (مشروع - نحن فوق وهم تحت - we are above and they are under

كما أن هذه الأنفاق عادة ما تكون مدعمة ببوابة كبيرة كالأنفاق المشيّدة حول قرية حبلة جنوب مدينة قلقيلية أو بحاجز عسكري شبه دائم مزود بالكتل الإسمنتية وأبراج المراقبة، ويعمل جنود الإحتلال المتمركزون عليه على تعطيل حركة المواطنين من خلال إخضاعهم يوميا لعمليات تفتيش دقيقة كما هو حاصل في المنطقة الواقعة حول بيرنبالا والقرى المجاورة لها.

وخدمة للمخطط المرسوم لمسار الجدار، فقد دمرت سلطات الإحتلال وأغلقت المداخل الرئيسة والتاريخية لهذه المواقع وحولتها إلى جهات أخرى فيها، مما أدى إلى تقطيع التواصل بين القرى المجاورة وزيادة المسافات بين القرية وجارتها، وهذا يعني أن سكانها يضطرون حاليا إلى قطع ضعفي أو ثلاثة أضعاف المسافة التي كانوا يسلكونها في السابق للوصول إلى اقرب موقع أو مركز للخدمات.

فعلى سبيل المثال كانت المسافة التي يحتاجها أهالي بيرنبالا للوصول إلى الرام ،وهي اقرب مركز للخدمات على بيرنبالا والقرى المجاورة في حينه، لم تتجاوز ٢ كم . وبإغلاق شارع الرام القدس (مدخل بيرنبالا السابق) وتحويله إلى الجهة الشمالية الغربية منها، أصبح المواطنون يسلكون مسافة تصل نحو ١٤ كم للوصول إلى الرام.

ترك العزل آثارا كارثية على حياة المواطنين وخاصة الإقتصادية منها حيث أدى العزل إلى تدمير البنية الإقتصادية لهذه المواقع وارتفاع نسبة البطالة بين أبنائها وزيادة معدلات الهجرة منها جراء مصادرة أراضيها وفصلها عن زبائنها في المواقع الأخرى حيث تعتبر التجارة هي مصدر الدخل الأول لها. ومن اللافت هنا أن معظم المواقع المعزولة كانت تعتبر مراكز تجارية هامة نظرا لموقعها إما على حدود الخط الأخضر كما في مدينة قلقيلية أو موقعها المتوسط بين الضفة والقدس كما في بيرنبالا، الرام، عناتا وغيرها من المواقع المعزولة حول القدس. أما المواقع الصغيرة فقد فقدت الاتصال بمراكز العمل والخدمات والأسواق نتيجة العزل.

هذا وأدى العزل أيضا إلى إحداث خلل وارباك في المسيرة التعليمية، فتضاعف المسافات الناتج عن تغير المسالك والاتجاهات أدى إلى زيادة الأعباء المادية والجسدية على المعلمين والطلاب الذين أصبحوا يضطرون إلى السفر مسافات طويلة للوصول إلى مدارسهم علاوة على ما يتعرضون له من إجراءات عسكرية مشددة على الحواجز ونقاط التفتيش إن وجدت مما يؤدي إلى تأخيرهم وإرجاعهم في كثير من الأحيان. وما يعانيه الطلبة والمعلمون ينطبق على المرضى أيضا، فالعزل يفاقم الوضع الصحي والمالي على المريض الذي أصبح يُضطر لتحمل المرض والإرهاق الجسدي الناتج عن طول المسافات والانتظار على الحواجز والخضوع للإجراءات التعسفية وتحمل أعباء مالية اكبر للتنقل والسفر.

وتقسم المواقع المعزولة بهذه الطريقة إلى قسمين:

*: مواقع معزولة ضمن جيوب أو معازل صغيرة، وتضم مجموعة من القرى والتجمعات المتجاورة يحيطها الجدار من جميع الجهات ويفصلها عن مراكز العمل والخدمات كما في الجيوب التي يخلقها الجدار حول القدس، ومثال ذلك معزل بيرنبالا الذي يضم (الجديرة، الجيب، بيرنبالا وبيت حنينا القديمة).

*: مواقع معزولة بصورة انفرادية، أي قرية واحدة معزولة عن محيطها بواسطة الجدار والمستوطنات وشوارعها السريعة كما في بلدة عناتا ومدينة قلقيلية ودير قديس وحبلة وراس عطية.

(جدول القرى المعزولة ضمن هذا النوع من العزل)(الأرقام)[4]

الجيوب المعزولة حول القدس	عدد السكان
الجيب الشمالي	
الجيب	٤,٧٧٩
الجديرة	٢١٨٤
بيرنبالا	٦٢٧٠
بيت حنينا البلد	١٤٢٧
المجموع	**١٤,٦٦٠**

الجيب الشمالي الغربي	
الطيرة	١٧٠٠
بيت دقوا	١٦٤٨
بيت اجزا	٦٩١
بدو	٦٥٥٦
بيت اكسا	١٦١٦
بيت سوريك	٣٩٣١
القبيبة	٢١٣٠
قطنة	٧٧١٨
بيت عنان	٤٣٩٠
بيت لقيا	٨٣٤٦
بيت سيرا	٢٩٣٨
خربثا المصباح	٥٤٢٥
ام اللحم	٥٠٠
المجموع	**٤٧,٥٨٩**

الجيب الشرقي	
عناتا	٩٩٠٦
ضاحية السلام/مخيم شعفاط	٣٠,٠٠٠
الزعيم	٢٥٣١
المجموع	**٤٢,٤٣٧**

الجيب الجنوبي الشرقي	
العيزرية	١٧٩١٣
ابو ديس	١٢٤٧٠
السواحرة	٥٣٦٤
الشيخ سعد	٢٤٧٧
المجموع	**٣٨,٢٢٤**

[4] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٦. الإسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية، تقديرات منقحة ٢٠٠٥.رام الله- فلسطين.
(بيانات غير منشورة.

الجيب الشمالي الشرقي	
الرام وضاحية البريد	٢٦,٣٥٢
المجموع	**٢٦,٣٥٢**

الجيب المعزول في محافظة بيت لحم	
الولجة	١٧٤٦
بتير	٤٣٤٨
وادي فوكين	١٢٣٨
حوسان	٥٨٨١
نحالين	٦٦٠٣
الجبعة	٩٣٧
المجموع	**٢٠,٧٥٣**
المجموع الكلي حول القدس	**١٩٠,٠١٥**

الجيوب غرب مدينة رام الله	عدد السكان
المدية	١٣٤٩
نعلين	٤٩١٣
بدرس	١٥٦٤
قبية	٥٠٩٧
شبتين	٩٠٣
المجموع	**١٣,٨٢٦**

الجيوب المعزولة في محافظتي قلقيلية وسلفيت	عدد السكان
الضبعة	٢٧٩
عزبة جلعود	١٤٧
المدور	٢٢٨
عزبة الأشقر	٤٣٢
بيت امين	١١٨٥
سنيريا	٣٠٨٨
كفر ثلث	٤٥١١
مسحة	٢٠٤٣
صرطة	٢٦٩١
بديا	٨٥٨٦
قراوة بني حسن	٣٨٢٩
عزبة سلمان	٦٦٥
المجموع	**٢٧.٦٨٤**

الزاوية	٥٢٣٤
رافات	٢٠٧٨
دير بلوط	٣٧٩٦
المجموع	**١١,١٠٨**

قرى معزولة بشكل منفرد	
حبلة	٦٣٥٨
راس عطية	١٦٥٢
مدينة قلقيلية	٤٦٢١٤
عرب الرماضين	٢٠١
دير قديس	٢٠٣٥
المجموع	**٥٦,٤٦٠**

دراسة حالة

معزل شمال غرب القدس (بيرنبالا، الجيب، بيت حنينا القديمة، الجديرة).

يقع هذا المعزل شمال غرب مدينة القدس ويسكنه حوالي ١٤,٦٦٠ نسمة موزعون على قرى الجديرة بيرنبالا، الجيب وبيت حنينا القديمة. كانت هذه القرى تتبع إداريا لمدينة القدس، إلا أن سلطات الإحتلال فصلتهم عنها سياسيا وإداريا بعد احتلالها للضفة الغربية عام ١٩٦٧. ولكن من الناحية العملية بقي سكان هذه القرى يعتمدون على مدينة القدس ويعتبرونها مركزا لخدماتهم وسوقا لمنتجاتهم، كما أن موقع هذه القرى المتوسط بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ جعلها نقطة جذب لمئات المستثمرين من القدس وغزة والضفة على حد سواء، حيث فتحوا فيها مئات الورش والمناجر وكراجات تصليح السيارات، إضافة إلى مصانع ومحلات مواد البناء والدهان، وبعض الشركات والمكاتب التجارية بالإضافة إلى العقارات. وبالتالي فقد شهدت هذه القرى حركة تجارية واسعة بين القدس والضفة وسكن فيها مئات المواطنين للعمل من مختلف مواقع الضفة الغربية، وبالرغم من أن النشاط الإقتصادي تركز في بلدة بيرنبالا إلا إن القرى الأخرى قد استفادت من هذه الحركة النشطة إلى حد ما، حيث انتقل إليها عدد لا بأس به من المقدسيين وسكان الضفة الغربية نظرا لقربها من بيرنبالا وبالتالي من مركز النشاط الإقتصادي.

في عام ٢٠٠٤ بدأت سلطات الإحتلال بإقامة مقطع الجدار الواقع وسط الشارع الرئيسي القدس-رام الله في بلدة الرام، مدمرة بذلك المدخل الشمالي الشرقي لهذه القرى، والذي يصلهم بالرام والقدس مما أدى إلى عزلهم عن مراكز الخدمات ومركز النشاط الاقتصادي في الرام والقدس.

من جهة أخرى، أصدرت سلطات الإحتلال عام ٢٠٠٥ أوامر عسكرية تقتضي بمصادرة مئات الدونمات من هذه القرى لإقامة جدار الفصل العنصري حولها، ومن ثم باشرت بإقامة الجدار وطوقتها من جميع الجهات فيما أبقت لهم منفذا وحيدا في الجهة الشمالية الغربية يصلهم بمدينة رام الله. وهذا المنفذ عبارة عن نفق يقع تحت الشارع الإستيطاني رقم ٤٤٣، وهو مزود بالأبراج العسكرية والكتل الإسمنتية ناهيك عن التواجد اليومي للدوريات العسكرية فيه حيث تتولى تفتيش المارة والسائقين والمركبات بصورة دقيقة وتمنع المواطنين من مدن وقرى الشمال الفلسطيني من دخوله.

وبإغلاق المدخل الرئيسي الواقع وسط الرام وتطويقها بالجدار يضطر سكان هذه القرى إلى السفر حوالي ١٤ كم للوصول إلى الرام والقدس بدل ١-٢ كم ،وهي المسافة التي كانوا يقطعونها عبر المدخل القديم، وبالتالي تفاقمت الأزمة التجارية في البلدة وخرج من تبقى من أصحاب الورش والمحلات التجارية. ومن بين ٢٠٠٠ مواطن من يحملون الهوية المقدسية بقي حاليا ما لا يزيد عن ٢٠٠ مقدسي في بلدة بيرنبالا، وبالتالي فقد انخفضت أسعار الشقق السكنية والمحلات التجارية من ٢٥٠ دينار أردني شهريا قبل الإنتفاضة إلى اقل من ٨٠ دينارا أردنيا في الوقت الحالي. أما المحلات التي لم يغلقها أصحابها فقد أصحبت تعاني من ركود حاد وحركة معدومة.

التدمير الإقتصادي في بيرنبالا

عايد عواد الشوعاني من مدينة القدس يملك متجرا لبيع الأدوات المنزلية منذ ١٩٩٥ ويعمل في مجال التوزيع بالجملة ويعتمد في تجارته هذه على سكان مدينة القدس وسكان الضفة الغربية.

يقول عايد انه استأجر مخازن في منطقة قلنديا بالقرب من المطار كونه يمثل موقعا متوسطا بين القدس والضفة الغربية ولأن جميع الفلسطينيين من كافة المناطق يستطيعون الوصول إليه دون الحاجة إلى تصاريح أو مواجهة التعقيدات التي قد تفرضها سلطات الاحتلال.

وبقي عايد يعمل دون أية منغصات وقد راجت تجارته وتوسع نطاق عمله إلى أن اندلعت الإنتفاضة الثانية وكثرت الحواجز والعراقيل التي وضعتها سلطات الإحتلال أمام حركة المواطنين وتنقلهم.

وفي عام ٢٠٠٢ ونتيجة لتردي الأوضاع السياسية وارتفاع عدد الحواجز انتقل عايد إلى بيرنبالا. فهذه البلدة ،كما يصفها، « **تتميز بأنها مفتوحة على الجميع ، على القدس وعلى الضفة، وكان فيها انتعاش اقتصادي وكان كبار التجار موجودين فيها. رأينا أنها هي المنطقة المتوسطة بين القدس والضفة والتي يستطيع ابن الضفة أن يدخلها. فأي تاجر أو موزع أو مستهلك يمكنه دخول بيرنبالا بكل سهولة حيث شكلت مركز تجارة منتعش في ذلك الوقت**».

كان العمل في بيرنبالا مريحا بالرغم من جميع العراقيل والمنغصات التي يفرضها الإحتلال. فهذه البلدة ما زالت تعيش مرحلة من الإنتعاش الإقتصادي. وما زال كبار التجار يستثمرون أموالهم فيها. وقد كانت البلدة عامرة بالمتاجر والشركات وكراجات التصليح ومعامل الحدادة والنجارة وغيرها بالإضافة إلى الإستثمارات العقارية. والانتعاش الاقتصادي الذي كانت تتمتع به بيرنبالا دفع عايد إلى شراء شقة سكنية لأنه أحس بأن مستقبله سيكون في هذه البلدة « **كان الشغل منيح وماشي. بالرغم انه في تكاليف وأعباء إحنا بندفعها وكثرة الحواجز. إلا إنه في المقابل في دخل "وفي مردود". اشتريت بيت هناك لأني لقيت انو الرزقة بتاعتي ممكن تكون هناك, شغلي والبزنس بتاعي "مستقبله في بيرنبالا وكمان لصعوبة الحواجز والتنقل" بين قلنديا وبيرنبالا الي ببعدوش عن بعض ٢ كم في الوضع الطبيعي**».

> **"اشتريت بيت هناك لأني لقيت انو الرزقة بتاعتي ممكن تكون هناك, شغلي والبزنس بتاعي "مستقبله في بيرنبالا وكمان لصعوبة الحواجز والتنقل" بين قلنديا وبيرنبالا الي ببعدوش عن بعض ٢ كم في الوضع الطبيعي."**

إن كلفة شراء شقة تصل حوالي ٣٠,٠٠٠ دينار، وهذا هو المعدل العام لأسعار الشقق السكنية في البلدة في ذلك الوقت « **في الوقت اللي اشتريته فيه في بيرنبالا كان بيسوى أكثر من هيك، وكان في إقبال على الشقق في بيرنبالا بشكل قوي مالوش سابق، في هذا الوقت "الوقت الحالي" ما بيجيبش سعر من مرة لأنه بيرنبالا مغلقة و محاطة من جميع الجهات بالجدار، حاولنا أكثر من مرة نبيعه ما قدرناش نبيعه لدرجة إنه حاولنا نعمل "دكيش" يعني مبادلة على بضائع على قطعة أرض "أو" على شقة ثانية بغير منطقة بيرنبالا برضه كانت صعبة علينا**".

الخروج من بيرنبالا

وفي عام ٢٠٠٤ كثرت الإشاعات التي تداولها المواطنون والتجار في بيرنبالا حول نية سلطات الإحتلال إغلاق بيرنبالا وإحاطتها بالجدار وأن الدخول والخروج إليها لن يكون إلا عبر بوابات تعمل بأوقات محددة وضمن إجراءات عسكرية مشددة . فأثار ذلك حالة من الرعب بين التجار والمستثمرين الذين بدأوا يفكرون بهجر بيرنبالا وسحب استثماراتهم منها والانتقال إلى مكان آخر « **عفوا سنة ٢٠٠٤ والعلم عند الله، لما سكروا قلنديا اختلفت ردات الفعل بخصوص الإشاعات بين تاجر وآخر، البعض كان يحكي انه هاي مجرد إشاعات، "آخرون اعتبروها جديه"، "هناك تجار كانوا يملكون" مخازن ثانية، مستودعات ثانية في مناطق ثانية "غير بيرنبالا" فهيأ حاله انه في الوقت اللي بتسكر فيه البلد بينتقلها مباشرة، "وفي كتير تجار كانوا بدهم يسكروا" من مرة لأنه بيرنبالا كانت ثالث بلد بيجيها/بنتقل من بلد لبلد**".

وبالنسبة إلى عايد فقد ترك كغيره من المستثمرين البلدة قبل إغلاقها النهائي بالجدار» **لما خرجت من بيرنبالا "ما كانت مغلقة بالكامل" لسة، إحنا "كتجار" عندنا التزاماتنا وما بنقدرش نستنى لحد ما الوضع يموت نهائيا من مرة. بدنا نلحق حالنا بمعنى آخر بدنا نشوف مرين الحركة موجوده**".

"في الوقت اللي اشتريته فيه في بيرنبالا كان بيسوى أكثر من هيك، وكان في إقبال على الشقق في بيرنبالا بشكل قوي مالوش سابق، في هذا الوقت "الوقت الحالي" ما بيجيبش سعر من مرة لأنه بيرنبالا مغلقة و محاطة من جميع الجهات بالجدار، حاولنا أكثر من مرة نبيعه ما قدرناش نبيعه لدرجة إنه حاولنا نعمل "دكيش" يعني مبادلة على بضائع على قطعة أرض "أو" على شقة ثانية بغير منطقة بيرنبالا برضه كانت صعبة علينا"

دراسة- حالة قلقيلية

«أنا بجيب مثال، مدينة قلقيلية إلي بتعد ٤٠ ألف عدد سكانها هي عبارة عن سجن اله باب واحد، إذا زعلت مجندة إسرائيلية بتقول للباب هيك وبتسكروا، يعني ناموا يا ٤٠،٠٠٠ مواطن تا أنا أرضى، إذن أين الديمقراطية وأين حقوق الإنسان إلي بنادوا فيها العالم، هون في حقوق الفيران، والله العظيم إني اشتغلت عند يهودي بقى مربي فيران بيض انه محترمهن اكتر ما بحترمونا»*.

عبد الله احمد يوسف (أبو فيصل) ٦١ عاما
من سكان بيت أمين جنوب قلقيلية*

يتبع محافظة قلقيلية ٣٢ قرية وتجمعا سكانيا، ويسكنها حوالي ٩٦ ألف فلسطيني يتمركز معظمهم في مدينة قلقيلية. ويقسم السكان من حيث التركيب السكاني ما بين بدو وفلاحين ويعتمدون على مدينة قلقيلية يوميا للحصول على خدماتهم اليومية. ويعمل سكان المحافظة بالزراعة كونها المصدر الأساسي للرزق وتشغيل الأيدي العاملة. وتعتبر مدينة قلقيلية سوقا تجاريا يرتاده ما يزيد على ٨٥،٠٠٠ نسمة في الأسبوع معظمهم من فلسطينيي الداخل. وقد أدى بناء الجدار واستمرار الإغلاقات العسكرية الإسرائيلية للمنطقة إلى الإغلاق الكامل لهذه السوق.

عمل الجدار أيضا على زيادة نسبة البطالة في المدينة، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل ٦،٠٠٠ من سكان قلقيلية و ١٣،٠٠٠ من سكان المحافظة، ووصلت نسبة البطالة إلى ٦٧٪ مما ساهم في ارتفاع نسبة الهجرة منها باتجاه المدن الأخرى أو للخارج .

”أنا بجيب مثال، مدينة قلقيلية إلي بتعد ٤٠ ألف عدد سكانها هي عبارة عن سجن اله باب واحد، إذا زعلت مجندة إسرائيلية بتقول للباب هيك وبتسكروا، يعني ناموا يا ٤٠،٠٠٠ مواطن تا أنا أرضى، إذن أين الديمقراطية وأين حقوق الإنسان إلي بنادوا فيها العالم، هون في حقوق الفيران، والله العظيم إني اشتغلت عند يهودي بقى مربي فيران بيض انه محترمهن اكتر ما بحترمونا.“

ثانيا: قرى وتجمعات سكانية معزولة بين الجدار والخط الأخضر:

"مرة طفل أصيب بسخونة وحرارته مرتفعة، كانت البوابة مسكرة، ما سمحوا للدكتور يدخل يعطي إبرة للطفل، في الآخر اضطر الطبيب يعطي الولد إبرة من فتحات ألاشياك تبعة الجدار"*.

***امجد عمر من قرية عزون عتمة**

يشمل هذا النوع من العزل جميع القرى والتجمعات الفلسطينية المحصورة غرب الجدار وشرق الخط الأخضر. وتشمل ٩ قرى وتجمعات سكانية يقطنها حوالي ٧،٤٠٣ نسمة. ويحيط الجدار بهذه المواقع من جميع الجهات. لذلك أقامت لهم سلطات الإحتلال بوابة حديدية للدخول والخروج. بحيث تغلق وتفتح ضمن ساعات عمل محددة. ويرتبط بهذه البوابات أنظمة للتفتيش تشتمل على غرف وأجهزة تقنية وكاميرات مراقبة. هذا وقد طورت سلطات الإحتلال نظام حياة جديدا ومعقدا لهذه المواقع وساكنيها وأخضعتهم لإجراءات قمعية وأدرجتها تحت ما يسمى «بالأمن» ومن أهم هذه الإجراءات:

"مرة طفل أصيب بسخونة وحرارته مرتفعة، كانت البوابة مسكرة، ما سمحوا للدكتور يدخل يعطي إبرة للطفل، في الآخر اضطر الطبيب يعطي الولد إبرة من فتحات ألاشياك تبعة الجدار".

أهلا وسهلا

ستعبرون الآن عبر نقطة المراقبة. الرجاء قبل دخولكم قراءة هذه التعليمات ومتابعتها من اجل العبور السريع والامتناع عن تسبب التعوق.

- ممنوع إدخال أغراض محظورة كما أعلن من قبل مكتب الارتباط والتنسيق.
- جهزوا بطاقاتكم للفحص.
- يجب خلع المعطف/ الملابس الخارجية والبقاء بلباس داخلي فقط.
- أصحاب السيارات يجب إنزال الركاب في مسارب المشاة والانتظار لدخول ساحة فحص السيارات.
- لا يسمح عبور مواطن لا ينصاع لتعليمات الفاحصين وللتعليمات المسجلة على اللافتات.
- نتمنى لكم المكوث الممتع والآمن.

ومن اللافت للنظر هنا أن المواطنين في قرية عزون قد شطبوا الكاف والنقطة الثالثة من حرف الثاء في كلمة "المكوث» وحولوها إلى تاء لتصبح (نتمنى لكم الموت الممتع والآمن) و لربما يكون هذا اصدق تعبير على الحياة التي يحياها المواطنون داخل القرى والتجمعات المعزولة تحت قانون الممنوعات.

١. يمنع أي مواطن مهما كانت صفته أو مكانته من دخول هذه المواقع ما لم يكن من سكانها ومسجل في بطاقته الشخصية عنوان الموقع المعزول، في حين طورت نظام دخول خاصا لغير سكانها وهو نظام التصاريح بحيث يمكن للمواطن من خارج هذه القرى دخولها ولكن شرط أن يستصدر تصريحا خاصا تصدره سلطات الاحتلال لفترة محددة فقط. ويتطلب الحصول عليه سلسلة من الإجراءات الطويلة والمعقدة منها توفير الوثائق التي تثبت ارتباطه بالموقع المعزول أو سبب الدخول إليه. إلا أن فرصة الحصول على هكذا تصريح تكون مستحيلة في أغلب الأحيان.

٢. لا تسمح سلطات الإحتلال لسيارات الإسعاف والأطباء والمعلمين والطواقم الصحية والإنسانية بما فيها المنظمات الدولية كالصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان والفنيين والتقنيين دخول هذه المواقع إلا بعد التنسيق المسبق مع الإرتباط المدني. أما الأطباء والمعلمون والفنيون والتقنيون فلا يدخلون إلا بتصريح خاص.

٣. تعتبر سلطات الإحتلال جميع النشاطات التي يقوم بها سكان هذه القرى بما فيها العمرانية والزراعية غير قانونية ولا يسمح للسكان القيام بأي نشاط على أراضيهم، أو حتى صيانة ما يملكونه، دون استصدار ترخيص خاص تعتبر إمكانية الحصول عليه مستحيلة.

٤. يخضع سكان هذه المواقع لإجراءات عسكرية مشددة أثناء عبورهم للبوابة ويتعرض المواطنون على البوابات إلى إجراءات مهينة تبدأ بتأخيرهم وقد تنتهي بالضرب الجسدي وخلع الملابس ومصادرة الحاجيات الشخصية والتحرش الجنسي.

٥. تحديد كمية المواد التموينية التي يمكن للمواطن إدخالها عبر البوابة على أن لا تتجاوز ثلاث عبوات من نفس الصنف و٣ كيلو للخضار والفاكهة والطحين وغيرها من المواد التموينية، كما ويمنعون من إدخال المبيدات والأدوية والمعدات الزراعية تحت حجج وذرائع أمنية.

٦. إضافة إلى ذلك فان سكان هذه القرى والتجمعات يحملون تصاريح خاصة للدخول والخروج عبر البوابة المتصلة بالجدار، ويمنع أقاربهم وذووهم حتى لو كانوا من الدرجة الأولى من دخولها، إلا بعد حصولهم على تصريح خاص يتطلب الحصول عليه إجراءات معقدة.

٧. لا يوجد مصداقية بأوقات عمل البوابات حيث أن سلطات الإحتلال لا تلتزم بفتحها بالمواعيد المحددة، وقد تغلقها على ساكنيها لفترة زمنية تتراوح ما بين ساعة إلى أسبوع، وبالتالي فان ذلك ربما يؤدي إلى تشريد المواطنين عن بيوتهم إذا ما تم إغلاق البوابة أثناء تواجدهم خارج مواقع سكناهم. وما يجري على مستوى عمل البوابات ينطبق على التصاريح حيث لا مصداقية في اعتماد التصريح كمعيار للسماح لحامله بالدخول حيث يستطيع الجندي المتمركز على البوابة تمزيق التصريح أو رفض السماح لحامله بالدخول في أي وقت شاء.

٨. على كل مواطن من سكان هذه القرى أن يبرز بطاقته الشخصية من اجل الدخول والخروج عبر البوابة، أما الأطفال من عمر يوم إلى ١٥ سنة فعليهم إبراز شهادة الميلاد أو وثيقة تثبت عنوان سكنهم.

وصف للوضع العام في هذه المواقع

تعاني معظم هذه القرى من افتقارها للخدمات الأساسية، وانعدام البنية التحتية فيها. وهذه المواقع جميعها تعتمد على مراكز المدن أو البلدات المجاورة للحصول على الخدمات الأساسية بما فيها التعليمية والصحية وترتبط بصلات اجتماعية وعلاقات قرابة قوية مع القرى المحيطة بها. وبالتالي فإن عزلها عن محيطها أدى إلى إقصائها عن مراكز الخدمات، بالإضافة إلى تشتيت الأسرة الواحدة وإحداث خلل في العلاقات الاجتماعية. كما أن رهن حياة المواطنين وإلزامهم بساعات عمل البوابات لا ينسجمان ومقومات الحياة الطبيعة التي يمكن أن يحياها الإنسان كما أقرتها الشرائع والقوانين الدولية. إن حصر الإقامة في هذه المواقع بساكنيها المقيمين فيها فقط يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي الذي يضمن للمواطنين التنقل والإقامة بحرية داخل حدود الدولة.

أما بالنسبة للتعليم فإن العزل أدى إلى تعطيل وعدم انتظام المسيرة التعليمية في هذه المواقع، وذلك بسبب الإجراءات المتعلقة بالحصول على تصاريح، وكذلك خضوع الطلاب والمعلمين للتفتيش في غرف التفتيش الخاصة بشكل فردي ودقيق مما يؤدي إلى تأخير الطلبة عن الحصص الصباحية. كما أن عدم الانتظام بساعات عمل البوابات يؤدي إلى تعطيل الطلاب عن مدارسهم حيث تقوم سلطات الإحتلال بإغلاق البوابات لفترات زمنية قد تتجاوز الأسبوع، هذا ناهيك عن حالات الإذلال والقهر التي يتعرض لها الطلبة جراء التفتيش والانتظار الطويل تحت الحر والبرد الشديدين للسماح لهم بالدخول. كذلك فإن سكان هذه التجمعات باتوا يخشون على مستقبل صحة أبنائهم وذلك من الإشعاعات التي تصدر عن أجهزة التفتيش التي يتعرضون لها يوميا.

أما على المستوى الإجتماعي فإن العزل أدى إلى تشتيت أفراد الأسرة الواحدة، نظرا لاختلاف مكان السكن. على سبيل المثال إذا كان محمد يسكن في مدينة قلقيلية فيما يسكن والداه في قرية عزون عتمة المعزولة فإنه لن يتمكن من زيارة والديه والاطمئنان عليهما ما لم يستصدر تصريحا خاصا حتى ولو كانت الزيارة للقيام بواجب إنساني محض كحالات الوفاة أو المرض أو المشاركة في المناسبات الاجتماعية كالأفراح وغيرها من المناسبات.

إلى ذلك فقد أدى عزل هذه التجمعات إلى ارتفاع المشاكل الاجتماعية نتيجة الضغط النفسي الذي يعيشه سكانها بين أربعة جدران. ومن هنا ارتفعت معدلات «العنوسة» نظرا للصعوبات التي يواجهها الشباب في اختيار شريكة الحياة والمتعلقة بالإقامة والسكن ونظام التصاريح حيث أن اختيار شريك الحياة أصبح أمرا معقدا فمعظم الأسر في القرى غير المعزولة ترفض تزويج بناتها وأبنائها لمن هم داخل المواقع المعزولة وذلك لقناعتهم التامة بأنهم لن يستطيعوا التواصل معهم في المستقبل. كما أن إجراءات عقد القران وحفلة الزفاف ستكون معقدة نظرا لنظام التصاريح وقوانين الإقامة.

قرى معزولة بين الجدار والخط الأخضر	عدد السكان
ظهر المالح- محافظة جنين	٢٢٣
أم الريحان- محافظة جنين	٣٨٥
خربة الشيخ سعيد- محافظة جنين	٢٢٥
برطعة الشرقية- محافظة جنين	٣٧٠٧
ظهر العبد- محافظة جنين	٣٨٢
عزون عتمة- محافظة قلقيلية	١٧٢٧
الضبعة- محافظة قلقيلية	٢٧٩
تجمع نزلة عيسى- محافظة طولكرم	٦٥
راس طيرة- محافظة قلقيلية	٤١٠
المجموع الكلي	**٧,٤٠٣**

جدول بأسماء القرى المعزولة ضمن هذا النوع من العزل(الأرقام)[٥]

دراسة حالة

الحاج وليد محمد أبو حجلة رجل ولج الثمانين من عمره، وهو بذلك قد شهد مرحلة التآمر على فلسطين والشعب الفلسطيني بدءا من الإنتداب البريطاني وحتى مجيء الإحتلال الصهيوني الذي يتوسع وينمو من لحم (جسد) الفلسطينيين وأرضهم ومآسيهم وويلاتهم. ومن نظرته الشخصية وتقييمه للأمور، يرى أبو حجلة أن الإحتلال لا زال ينتهج ذات المخططات والمفاهيم في التعامل مع الشعب الفلسطيني وإن اختلفت الأساليب، إلا أن الهدف واحد وهو تدمير حياة الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم.

[٥] ٢٠٠٦، الإسقاطات السكانية في الاراضي الفلسطينية، تقديرات منقحة ٢٠٠٥. رام الله- فلسطين.(بيانات غير منشورة) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يسكن أبو حجلة وعائلته في قرية سنيريا جنوب شرق مدينة قلقيلية، وقد ولد في القرية عام ١٩٢٧، وهو ابن لعائلة إقطاعية تملك مئات الدونمات الزراعية، وكانت أراضيهم تمتد إلى داخل حدود الخط الأخضر، وبعد احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ فقدت عائلته مئات الدونمات في منطقة المثلث ولا تزال أنقاض البيوت التابعة لعائلة أبو حجلة قائمة هناك حتى الآن» **أراضينا تمتد لبيت أمين وعزون عتمة وداخل الخط الأخضر حتى المثلث وجلجوليا، راس العين، الطيرة والطيبة. هذه المناطق تشكل ٤٠٠٠ دونم، كلها أراضي لسنيريا ولعائلة أبو حجلة. ويوجد فيها دور للسكن هدمت بعد الاحتلال وهي موجودة حاليا من جهة راس العين للغرب حوالي ١٠٠ متر**".

عن صلته وصلة أهالي قريته بعزون عتمة المعزولة خلف الجدار يقول أبو حجلة، انه في البداية كان الناس يسكنون في سنيريا وأراضيهم تمتد كما قلنا سابقا حتى عزون عتمة ونتيجة لظروف العمل الزراعي بدأ جزء من المزارعين يسكنون في اقرب نقطة تصلهم بأرضهم حيث بيت أمين ومن ثم عزون عتمة وأقاموا بيوتهم عليها وذلك لتجنب المشقة وطول المسافات التي يقطعونها يوميا لفلاحة أراضيهم. ولكن البعض الآخر بقي في سنيريا ومن هنا قد نجد أن أبناء الأسرة الواحدة منهم من سكن في عزون عتمة وبيت أمين ومنهم من بقي يعيش في سنيريا والمنطقة واحدة ومفتوحة على بعضها والعلاقات الاجتماعية قوية ومتينة فالجد واحد والأب واحد والنسب مشترك. «**هسة هذا المواطن مع الفترة الزمنية صار يشعر انه بدال ما أنا أضل رايح جاي من عزون عتمة لسنيريا خليني اعمل اشي وأبقى هناك مع زراعتي، مع الفترة هاي صار ناس ينتقلوا هناك، طبعا هدول الناس إلي سكنوا صار عندهم تكاثر أبناء الأبناء انوجدوا في بيئة همة أهلهم موجودين فيها صاروا برضوا يبنوا في نفس الموقع، فصارت هذه القرية الصغيرة إلي اسمها عزون عتمة من أهل سنيريا إلي هم صحاب الاراضي الموجودة هناك**".

بالإضافة إلى عزله أرضه وممتلكاته في عزون عتمة بعد إقامة الجدار، يرى أبو حجلة أن الجدار أدى إلى عزلهم عن أقاربهم في عزون عتمة وعلى حد تعبيره « **هسة بتعرفي كعرب و كمسلمين عنا عادات، تقاليد و قيم لا يمكن نتخلص منها، أنا عندي بنت ساكنة في عزون لو مرضت لا سمح الله، بدي أزورها، بدي اطل عليها، بدي أروح أشوفها بقدرش أشوفها بسهولة إذا لأني**

"أراضينا تمتد لبيت أمين وعزون عتمة وداخل الخط الأخضر حتى المثلث وجلجوليا، راس العين، الطيرة والطيبة. هذه المناطق تشكل ٤٠٠٠ دونم، كلها أراضي لسنيريا ولعائلة أبو حجلة. ويوجد فيها دور للسكن هدمت بعد الاحتلال وهي موجودة حاليا من جهة راس العين للغرب حوالي ١٠٠ متر."

معيش هوية عزون، ومعيش تصريح يسمحلي ادخل، ثلاث أرباع إلي موجودين في عزون عتمة الهم بنات خارجها، والي برة الهم بنات وقرايب داخل عزون عتمة، صعب إنهم يتبادلوا هاذي الأمور الآمنة بينهم، بنت مريضة ابن أبوه مريض ممنوع يشوفه، في منهم أبوه موجود في داخل عزون عتمة وهو خارجها، أبوه إن مرض ومات ممنوع يفوت يشوفه يمكن يوم الجنازة تتوسط الدنيا كلها تا يعطوه تصريح يفوت يحضر الجنازة".

تفتح بوابة عزون عتمة من الساعة السادسة صباحا حتى العاشرة مساء، هذا لسكان عزون عتمة فقط أما لحملة التصاريح فتبقى مفتوحة أمامهم حتى السابعة مساء. وبعد هذا الوقت لو أصيب احد السكان بعارض ما فإنه قد يموت ولكن لن تفتح البوابة أمامه لتلقي العلاج وهنا يسرد لنا أبو حجلة حادثة حصلت على البوابة « **قبل سنتين امرأة أجاها المخاض بعد الساعة عشرة في الليل والبوابة مسكرة وفش دكاترة في البلد، نزلوها على البوابة عشان تروح على المستشفى، ساعة وهوي زوجها يزمر للجنود ويحكي معهم ويترجى فيهم مشان يفتحوا البوابة وما فتحوها وضعت المرأة ومات الطفل على البوابة وهم مش فاتحين البوابة**".

”قبل سنتين امرأة أجاها المخاض بعد الساعة عشرة في الليل والبوابة مسكرة وفش دكاترة في البلد، نزلوها على البوابة عشان تروح على المستشفى، ساعة وهوي زوجها يزمر للجنود ويحكي معهم ويترجى فيهم مشان يفتحوا البوابة وما فتحوها وضعت المرأة ومات الطفل على البوابة وهم مش فاتحين البوابة.“

دراسة حالة (عزون عتمة)

تقع بلدة عزون عتمة في الجنوب الغربي لمدينة قلقيلية، ويصل عدد سكانها ١٧٢٧ نسمة، وينحدر سكانها في أصولهم من قريتي سنيريا وبيت أمين المجاورتين حيث يسكن إخوانهم وأبناء عمومتهم ويشاركونهم ملكية الأرض أيضا.

وهذه القرية هي إحدى القرى الحدودية، وقبل الجدار كانت تشكل ممرا للدخول إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ويحيط القرية أربع مستوطنات هي اورانيت، الكنا، شعاري تكفا، عيتس وافرايم، وفي عام ٢٠٠٣ بدأت آليات الإحتلال بتدمير أراضي القرية وتجريفها لصالح جدار الفصل العنصري. ويحيط الجدار بالقرية ويغلقها من جميع الجهات، فيما يربطهم بالمحيط بوابة حديدية يلازمها حاجز عسكري دائم ولا يسمح بدخول أو خروج المواطنين إلا بتصاريح خاصة ويسمح لهم بالتنقل والحركة خلالها من الساعة السادسة صباحا وحتى العاشرة مساء ولا يمكن لأحد أن يسلكها في غير هذا الوقت مهما كان السبب.

تبلغ مساحة القرية ٧٠٠٠ دونم منها ما هو مخصص للبناء والعمران، ومنها ما هو للإستغلال الزراعي حيث يعمل حوالي ٨٠٪ منهم بالعمل الزراعي، وتتميز القرية بانتشار الزراعة الحمية نظرا لوجود خمس آبار إرتوازية فيها.

وهي تضم مدرستين هما بنات عزون عتمة الثانوية وذكور عزون - بيت أمين الثانوية، والمدارس هنا مشتركة مع بيت أمين المجاورة حيث يأتي طلاب بيت أمين للدراسة في قرية عزون عتمة وبالتالي فإن هؤلاء الطلاب ملزمون بإصدار تصاريح وبطاقات خاصة للسماح لهم بالدخول ناهيك عن خضوعهم اليومي لإجراءات التفتيش وما يترتب عليها من إجراءات.

أما بالنسبة للصحة فيوجد في القرية مركز صحي يعمل بنظام جزئي يومين في الأسبوع، بحيث يأتي الطبيب من خارج القرية ويحمل تصريحا خاصا، وفي كثير من الأحيان يمنع الطبيب من الدخول تحت حجج واهية، وبالتالي فان سكان القرية مضرون لتلقي العلاج من خارج القرية ويمنعون من عبور البوابة عند انتهاء موعد عملها مما يشكل خطرا على حياتهم في حالة حدوث أي طارئ.

برطعـة الشـرقيـة

في قرية برطعة جنوب غرب مدينة جنين أصيبت السيدة أسماء عبد الله يوسف قبها (٢٥ عاما) بالإغماء ووقعت هي وطفلها أرضا بعد نزيف داخلي تعرضت له بعد أن اجبرها جنود الإحتلال على النزول من السيارة والسير على الأقدام لعبور البوابة والخضوع لإجراءات التفتيش.

وكانت أسماء حسبما افادنا غسان قبها رئيس المجلس القروي قد أجرت عملية ولادة قسرية في مستشفى الشفاء بمدينة جنين يوم أمس ٢٠٠٧/٥/٧، وبينما هي عائدة إلى منزلها الكائن في قرية برطعة بصحبة زوجها وطفلها المولود. وعند وصولها إلى بوابة الجدار التي تفصل برطعة عن العالم المحيط بها. اجبرها الجندي على النزول من السيارة للخضوع لإجراءات التفتيش والفحص في غرف التفتيش. إلا أن زوجها اخبره أن زوجته خارجة من عملية ولادة ولا تقوى على السير. ولكن الجندي رد عليه بنوع من اللامبالاة بأن وضعها الصحي لا يعنيه وأصر على رأيه والا فلتعد من حيث أتت.

نزلت أسماء تحمل طفلها وبالكاد تقوى على السير وبعد ٥٠٠ متر سقطت أرضا بعد أن أغمي عليها. وبعد ذلك تم نقلها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

ثالثا: قرى وضواحي وتجمعات سكانية معزولة ومهددة بالترحيل

"إحنا صرنا لاجئي القرن الواحد والعشرين كتير من الناس صارت مصالحها وشغلها وحياتها على المحك، الموضوع مش موضوع امني بقدر ما بدهم يخلقوا حالة من الملل والا هوي السايلنت تراتنسفير(الترحيل بصمت) انه إحنا لوحدنا ناخد قرار انه هاي حياة الجحيم ما بنقدر نعيشها"*.

***جمال درعاوي من قرية النعمان**

يضم هذا النوع من العزل ١٤ قرية وتجمعا سكانيا يسكنها حوالي ٦٣١٤ نسمة. وقد تم عزلها بجميع وسائل العزل السابقة. وتفرض على بعضها نفس شروط العزل التي تفرض على القرى والتجمعات المعزولة غرب الجدار وشرق الخط الأخضر من حيث إقامة البوابات ونظام التصاريح وما ينتج عنه من إعاقة للحركة وإخضاع السكان لإجراءات التفتيش والتقييد ومنع النشاطات السكانية بما فيها الزراعية والعمرانية.

أما عن سبب إدراج هذه القرى والتجمعات بتلك المهددة بالترحيل فيعود إلى أن سلطات الإحتلال ترفض الإعتراف بسكانها وحقهم بالوجود على أراضيهم وذلك بتصنيف الأراضي التي يقيمون عليها بأنها أراضي دولة، أو أن تكون سلطات الاحتلال قد ضمتها لحدودها أو بوصفها قرى غير منظمة ولا يوجد مخطط هيكلي للسكن والإقامة عليها. وفي جميع الأحوال فان سلطات الإحتلال ترفض جميع الطلبات التي يتقدم بها الأهالي للحصول على تراخيص للبناء أو الخرائط التي قدموها لتوسيع المخطط الهيكلي المخصص للسكن.
و بناء على التصنيفات والمسميات السابقة فإن سلطات الإحتلال سلمت سكان هذه المواقع إنذارات عسكرية تطلب منهم ضرورة إخلاء منازلهم وذلك تمهيدا لهدمها. وتقوم سلطات الإحتلال بين الفينة والأخرى باقتحام هذه المواقع وتهدم بعض المنازل فيها.

قرى معزولة ومهددة بالترحيل	عدد السكان
النعمان- محافظة بيت لحم	٢٠٤
خربة زكريا- محافظة بيت لحم	٣٠٠
عرب الفهيدات- شمال القدس	٤٠
حي الخلايل- شمال القدس	٤٠٠
القبة- محافظة بيت لحم	٤٠
النبي صموئيل- شمال القدس	٢٢٥
عزبة الطبيب- محافظة قلقيلية	٣٠٠
عرب ابو فردة- محافظة جنين	١٥٠

عرب الرماضين- محافظة قلقيلية	٢٥٠
وادي الرشا- محافظة قلقيلية	٢٠٠
خربة حمدون- محافظة جنين	١٠٥
عين جويزة- محافظة بيت لحم	٦٠٠
مسافر يطا ٢٠ تجمع- الخليل	٣٠٠٠
عرب الجهالين- شمال القدس	٥٠٠
المجموع	**٦,٣١٤**

جدول بأسماء القرى والمواقع المعزولة والمهددة بالترحيل (الأرقام)[٦]

حالات دراسية

جمال درعاوي من قرية النعمان: "ما نتعرض له من معاناة وتنكيل يومي لا يمكن أن يتحمله بشر".

جمال درعاوي (**٤٠ سنة**) من قرية النعمان شرقي مدينة بيت لحم، واحد من بين ٢٠٤ أشخاص في القرية اعتقلتهم سلطات الإحتلال في قريتهم بعد أن أحاطتهم بالجدران وأخضعتهم لقانون الممنوعات «الإسرائيلي» الصارم عل هذه الإجراءات والقوانين العنصرية التعسفية تدفع السكان خارج القرية ويتركونها طوعا للسرطان الصهيوني الغاشم، ولكن أهالي القرية كغيرهم من أهالي القرى المعتقلة خلف الجدار، صمدوا بإرادتهم الحرة وإصرارهم على التحدي موحدين كلمتهم "**لن نعيش النكبة مرتين... باقون هنا وانتم من سيرحل**".

قرية النعمان

قرية النعمان هي إحدى القرى التي تم احتلالها عام ١٩٦٧، وأراضيها جزء من أراضي بيت لحم وبيت ساحور ولم تكن تتبع في أي يوم من الأيام لأراضي القدس. تصل مساحة القرية إلى ٥٠٠٠ دونم ويعود حوالي ٧٠٪ من هذه الأراضي لبيت ساحور بحيث تعتبر منطقة التوسع العمراني لها. تقع القرية شرقي مدينة بيت لحم وجنوب شرق

[٦] المصدر السابق

مدينة القدس. وفي ١٩٩٧ أقامت سلطات الإحتلال ما يسمى بمستوطنة هار حوما على أراضي جبل أبو غنيم المتاخم لحدود القرية من الجهة الغربية. وقد طمعت الحكومة الصهيونية بالإستيلاء على أراضي القرية لتكون جزءا من الخطة الإستيطانية لتشكيل الحزام الإستيطاني حول القدس.

,وقبل عام ١٩٩٢ كان أهالي قرية النعمان يعيشون حياة هادئة ومستقرة باستثناء انتهاكات الإحتلال المستمرة التي كان يخضع لها المجتمع الفلسطيني بشكل عام. وكان أهالي القرية يعمرون ويبنون بيوتهم بتراخيص يحصلون عليها من بلدية بيت لحم. وحسب جمال درعاوي فإن القرية جزء من منطقة التعامرة الممتدة من صور باهر وأم طوبا شمالا وحتى منطقة الخليل جنوبا. وينحدر أهاليها من عائلة الدرعاوي الذين يسكنون مناطق الشواورة وزعترة ودار صلاح. وهناك جزء منهم يسكن النعمان منذ ما يقارب ١٥٠ سنة. وقد سكن آل الدرعاوي الأوائل المغر التي ما تزال موجودة حتى الآن وتشهد على آثارهم وآثار أجدادهم. بعد ذلك بدأ السكان يعيشون في بيوت الشعر ومن ثم انتقلوا إلى بيوت الحجر منذ ما يقارب ٧٥-٨٠ سنة. هذه البيوت موجودة حتى اليوم وقد كُتب عليها تواريخ البناء. وجميع بيوت القرية وأراضيها مسجلة في بلدية بيت لحم.

من أصحاب حق إلى غرباء

سنة ١٩٩٢ فوجئ أهالي القرية أن ما يسمى ببلدية القدس التي كان يرأسها ايهود المرت في ذلك الوقت. قامت بتوزيع بيان على أهالي القرية تدعي فيه أن القرية وأراضيها تقع ضمن حدود بلدية القدس وأن سكان القرية يعيشون فيها بشكل غير قانوني. وبالتالي يجب عليهم الرحيل عنها: " **فوجئنا انو إحنا أصحاب الملك وأصحاب الارض وأصحاب القضية نصبح غرباء في أرضنا وانو إحنا مخالفين للقانون الإسرائيلي وانو هاي الأراضي باعتبار يعني داخل حدود دولة إسرائيل**".

هذه المهاترات التي تدعيها سلطات الإحتلال لم تُقبل من أهالي القرية. خاصة في الوقت الذي بدأت فيه سلطات الإحتلال تنفذ اجراءتها العملية على الأرض لترحيل السكان عن أراضيهم بالقوة من خلال منع البناء في القرية وتصنيف أراضي القرية على أنها ارض خضراء وغير منظمة ويمنع عليها البناء. وقد وجهت سلطات الإحتلال أوامر بهدم عدد كبير من منازل القرية بحجة البناء غير المرخص وهدمت جرافات الإحتلال ثلاثة بيوت فيها خلال السنة الماضية(٢٠٠٦).

" فوجئنا انو إحنا أصحاب الملك وأصحاب الارض وأصحاب القضية نصبح غرباء في أرضنا وانو إحنا مخالفين للقانون الإسرائيلي وانو هاي الأراضي باعتبار يعني داخل حدود دولة إسرائيل . "

التطهير العرقي

في بداية العام الدراسي١٩٩٤ توجه أطفال القرية إلى مقاعدهم الدراسية في مدارس صور باهر وأم طوبا وهي قرى مجاورة للنعمان. واعتاد طلاب القرية الدراسة فيها منذ العهد الأردني وما قبله. في اليوم الأول من العام الدراسي ١٩٩٤ عاد طلاب القرية إلى بيوتهم يحملون قرارا بفصلهم عن مدارسهم في هذه القرى بدعوى أنهم يحملون عنوان الضفة الغربية. في حين أن المدارس التي يدرسون فيها تتبع لبلدية القدس. وجاء هذا القرار من وزارة المعارف الإسرائيلية التابعة لما يسمى ببلدية القدس « **كان طلاب القرية بيدرسوا في مدارس صور باهر وأم طوبا وهاي القرى المجاورة والأقرب النا نفاجأ سنة ٩٤ بانو يتم بقرار من وزارة المعارف الإسرائيلية والبلدية فصل كافة طلاب القرية من هذه المدارس بدعوى أنها هاذي مدارس قدس وإحنا بنحمل هوية فلسطينية لا يجوز النا مواصلة الدراسة في هاي المدارس في الوقت إلي إحنا نمنع من البناء في نفس الموقع بدعوى إنها تقع في القدس**».

الصمود والتحدي

لذلك بدأت المواجهة المصيرية بين أهالي النعمان وقوات الإحتلال. فالنعمانيون أيقنوا أن سلطات الإحتلال تطمع في أراضيهم وتريد ترحيلهم وان صمودهم وبقاءهم في القرية رغم التحديات هو السبيل الوحيد لوقف الأطماع الصهيونية وإفشال مخططات العدو. وبناء على ذلك بدأوا فورا بتوزيع أبنائهم على مدارس بيت ساحور ودار صلاح والعبيدية رغم بعدها وأمنت لهم باصا خاصا ينقلهم إلى مدارسهم. في حين اتخذ أهالي القرية بالإجماع قرارا في الصمود وعدم مغادرة بيوتهم مها كان الثمن حتى ولو سّوتها جرافات الإحتلال فوق رؤوسهم.

وفي ظل ما أبداه أهالي القرية من صمود وتحد في وجه الإحتلال بدأت سلطات الإحتلال تصعد من إجراءاتها المجحفة بحق أهالي القرية فقامت عام ١٩٩٨ بإصدار قرار عسكري يقضي بمنع الحافلات والسيارات التي تحمل لوحات ضفة غربية من دخول القرية بحجة أنها تدخل منطقة "**إسرائيلية**". وعليه أغلقت سلطات الإحتلال أطراف القرية ومداخلها بالمتاريس الترابية والصخرية وبالحفر في مدخل القرية بمسافة عشرين وحتى ثلاثين مترا. وكانت الدوريات العسكرية تجوب أطراف القرية باستمرار لضمان الإغلاق والحصار الذي فرضته عليها "**بقينا نعاني معاناة يومية كانوا الطلاب سيرا على الأقدام ما يقارب ٣ كيلو متر ذهاب و٣ كيلو مترا إياب**".

”
كان طلاب القرية بيدرسوا في مدارس صور باهر وأم طوبا وهاي القرى المجاورة والأقرب النا نفاجأ سنة ٩٤ بانو يتم بقرار من وزارة المعارف الإسرائيلية والبلدية فصل كافة طلاب القرية من هذه المدارس بدعوى أنها هاذي مدارس قدس وإحنا بنحمل هوية فلسطينية لا يجوز النا مواصلة الدراسة في هاي المدارس في الوقت إلي إحنا نمنع من البناء في نفس الموقع بدعوى إنها تقع في القدس .
“

لم يترك النعمانيون بابا إلا وطرقوه لدرء الإعتداءات الصهيونية وإيقافها فبالإضافة إلى صمودهم على أرضهم توجهوا إلى مؤسسات حقوق الإنسان الدولية لفضح الإنتهاكات الصهيونية بحقهم إلا أن الحصار والإجراءات القمعية لم تنته وبدأت مرحلة جديدة من مراحل العزل لإجبار السكان على الرحيل.

محاصرة القرية وعزلها

بعد انتفاضة الأقصى وتحديدا في عام ٢٠٠٣ كانت النعمان من أوائل القرى التي تسلمت خرائط لإقامة جدار الفصل العنصري حول القرية، وبدأت آليات الإحتلال بتجريف أراضي القرية من الجهة الشرقية لشق شارع استيطاني يربط المستوطنات القائمة على أراض تابعة لمحافظة بيت لحم بمنطقة القدس، وقد ابتلع هذا الشارع مساحة لا يستهان بها من أراضي قريتي الخاص والنعمان وهما توأمان لهما مجلس قروي واحد يتبع للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة الحكم المحلي، لكن الجدار والشارع الإلتفافي عزلهما عن بعضهما بصورة تامة.

وبالإضافة إلى نكبة أهالي القرية بسبب الجدار والشارع الإستيطاني، فقد انتكب الأهالي مرة أخرى بقرار سلطات الإحتلال إقامة "**معبر مزموريا**" التجاري على أراضي القرية الجنوبية ليدمر ويعزل ما يقارب ٣٥٠ دونما زراعية حُرم أصحابها من الانتفاع منها. كما صادرت سلطات الإحتلال حوالي ١٥٠ دونما أخرى من القرية لأغراض عسكرية لإقامة معسكر لحرس الحدود والشرطة بحجة حماية المعبر التجاري والجدار. وعلاوة على ذلك فثمة مخطط جديد لما يسمى ب هار حوما «دال» يمثل المرحلة الثالثة لتوسيع مستوطنة هار حوما القائمة على جبل أبو غنيم حيث تخطط سلطات الإحتلال لإضافة ٥٠٠٠ وحدة سكنية جديدة إليها. وبذلك تصبح القرية محاصرة من ثلاثة اتجاهات بالجدار وبمستوطنة هار حوما ومعسكر حرس الحدود من الجهة الغربية ، وأما الجهة الجنوبية فهي مغلقة بالمعبر التجاري، والجهة الشرقية محاصرة بالشارع الإستيطاني.

معتقل رقم ....!!

بعد اكتمال الجدار حول القرية أقامت سلطات الإحتلال في حزيران الماضي بوابة متصلة بالجدار، وعززتها بنقطة عسكرية لحرس الحدود على مدار أربعة وعشرين ساعة. ومنذ ذلك الوقت وأهالي القرية يعانون الأمرين بسبب التنكيل اليومي الذي يتعرضون له أثناء عبورهم البوابة، حتى يمكن القول أن هذا التنكيل حوّل حياتهم إلى جحيم، ورغم ذلك يقول جمال" **التنكيل اليومي إلي إحنا بنعيشه حياة من الجحيم ورغم ذلك عايشين ومتحملين**".

> "التنكيل اليومي إلي إحنا بنعيشه حياة من الجحيم ورغم ذلك عايشين ومتحملين ."

"قانون" الممنوعات

حياة الجحيم التي يصفها جمال تتمثل بأن القرية أصبحت تخضع لقانون الممنوعات الصهيوني. فجنود الإحتلال يمنعون كل من يحمل في بطاقته الشخصية عنوان النعمان من دخولها نهائيا **« أقاربنا من الدرجة الاولى إلي ساكنين خارج حدود القرية، مثلا أنا إلي تسع خوات ساكنات في الخاص، في دار صلاح، في الدهيشة، في بيت جالا، وفي الخليل كونه عنوانهن مش النعمان- مزموريا "مزموريا اسم خربة رومانية قديمة" ف كونه مش مكتوب العنوان النعمان- مزموريا لا يسمح الهن بدخول القرية لزيارة والدتي إلي عمرها ٨٠ سنة مريضة من شهرين مفش وحدة فيهن شافتها مش مسموح لأي إنسان الدخول سوى سكان القرية حتى مؤسسات حقوق الإنسان إلي حاولت تدخل، وناس هويات قدس حاولوا يدخلوا زيارات للقرية منعوا من الدخول عبر البوابة"**.

وأكثر من ذلك يقول جمال «**من شهرين لم يعودوا يسمحوا لسيارة النفايات بدخول القرية وأصبحت القرية مليئة بالنفايات مما اضطر الناس الآن إنهم يرجعوا يحرقوا بعيدا عن الحاويات بالطرق التقليدية القديمة إلي قبل ثلاثين وأربعين سنة لا يسمح بدعوى إنها هاي منطقة إسرائيلية**». وحتى جرار الغاز التي يستخدمها السكان للطهي أصبحت ممنوعة على أهالي القرية بدعوى أنها مواد خطرة وتهدد أمن دولة الإحتلال. وفي ذات الوقت يمنع إحضارها من القدس والمناطق "الإسرائيلية». "**حتى جرة الغاز إذا بدنا ندخلها على القرية ندخلها تهريب مرة تزبط معنا ومرة ممكن يرجعوها نحاول اليوم الثاني سيارات الخضرة معادتش تدخل القرية**".

ومن المضحك المبكي، كما يقول جمال، أن سلطات الإحتلال تمنع الطبيب البيطري من دخول القرية، في حين تسمح للمزارعين بإخراج جميع أغنامهم من القرية لتطعيمها في بيت ساحور (حوالي ٢٠٠ راس من الماشية تم إخراجها عبر البوابة للتطعيم). حتى الثلاجة في حال تعطلها يُمنع الفني من دخول القرية لتصليحها فيضطر صاحبها إلى حملها لبيت ساحور لتصليحها.

وقد باتت أكياس الطحين من المحظورات "**كيس الطحين تخيلي لحد مستوى كيس الطحين المختوم، اذا احد السكان بدو يجيب كيس الطحين لأولاده ما سمحوله، إلا يرجع على بيت ساحور يفرغه في أكياس من النايلون بدعوى الفحص الامني، خلافا**

> "من شهرين لم يعودوا يسمحوا لسيارة النفايات بدخول القرية وأصبحت القرية مليئة بالنفايات مما اضطر الناس الآن إنهم يرجعوا يحرقوا بعيدا عن الحاويات بالطرق التقليدية القديمة إلي قبل ثلاثين وأربعين سنة لا يسمح بدعوى إنها هاي منطقة إسرائيلية ."

> "حتى جرة الغاز إذا بدنا ندخلها على القرية ندخلها تهريب مرة تزبط معنا ومرة ممكن يرجعوها نحاول اليوم الثاني سيارات الخضرة معادتش تدخل القرية ."

لذلك الخضرة إذا بدنا ندخلها كميات للبيت بيجي بقلك انت بتهرب خضرة لداخل إسرائيل وهوي شايفة كيلو بندورة أو تنين كيلو موز".

طلاب ومرضى بانتظار التفتيش

إضافة إلى ذلك، فإن طلاب النعمان يعانون من عبور البوابة يوميا نظرا للإجراءات الصارمة والمعقدة التي يخضعون لها. فعلى كل طالب جاوز الست سنوات أن يحمل شهادة ميلاد أو «كوشان» يظهر فيها انه من سكان النعمان وإلا فإنه يُمنع من عبور البوابة. سيارات الإسعاف والأطباء ممنوعون أيضا من دخول القرية.أما المرضى وحتى في حالات الولادة فيُضطرون إلى المشي سيرا على الأقدام أو انتظار من يملك سيارة خاصة من أهالي القرية لنقله لتلقي العلاج ناهيك عن خضوعه لإجراءات الجنود على البوابة. يقول جمال "**صار حريق في أشجار في القرية لم يسمحوا للدفاع المدني من إدخال الاطفائية، لإطفاء الحريق وبقي حتى أتى على الأشجار كلها، ولم يدخلوا اطفاءئيات إسرائيلية بالمقابل، في الوقت إلي إحنا لا نتلقى أي خدمات من بلدية القدس ولا من غيره بل على العكس القرية إلي إحنا موجودين فيها الآن معتقلة**".

"صار حريق في أشجار في القرية لم يسمحوا للدفاع المدني من إدخال الاطفائية، لإطفاء الحريق وبقي حتى أتى على الأشجار كلها، ولم يدخلوا اطفاءئيات إسرائيلية بالمقابل، في الوقت إلي إحنا لا نتلقى أي خدمات من بلدية القدس ولا من غيره بل على العكس القرية إلي إحنا موجودين فيها الآن معتقلة."

يتألمون بصمت

في القرية بعض الحالات الخاصة التي أصبحت ممنوعة من مغادرة القرية، وأصبحت مسجونة بكل ما تحمله الكلمة من معنى. بعض النساء قدمن من الأردن وتزوجن في القرية على أمل الحصول على إقامة، ولكن نظرا لقيام سلطات الإحتلال بوقف منح الإقامة بعد الإنتفاضة، فقد أصبحت حياتهن معقدة للغاية خاصة بعد إقامة البوابة ولم يعد بإمكانهن أن يخرجن خارج القرية، وإذا مرضت إحداهن فلن يسمحوا لها بالرجوع لبيتها وأطفالها في القرية كونها لا تحمل هوية لذلك " **في متل هيك حالة رايحة تعض على جرحها وتتحمل الألم والوجع ولا تستطيع الخروج من اجل العلاج أو تحضر مناسبة أو التسوق في أكثر من حالة من هذا القبيل**"

"في متل هيك حالة رايحة تعض على جرحها وتتحمل الألم والوجع ولا تستطيع الخروج من اجل العلاج أو تحضر مناسبة أو التسوق في أكثر من حالة من هذا القبيل."

الهدف هو التهجير

باتت حياة المواطنين بأكملها تخضع لما يسمى بالأمن الإسرائيلي من خلال ما ذُكر سابقا أو من خلال التفتيش الجسدي الدقيق والمهين أيضا. لكن الهدف الحقيقي حسب ما أشار إليه جمال هو: "**حتى لو الواحد مننا مر عشر مرات باليوم بدو يخضع للتفتيش الدقيق بدهم يمللونا حياتنا، الموضوع مش موضوع امني بقدر ما بدهم**

يخلقوا حالة من الملل والا هوي السايلنت تراتنسفير انو إحنا لوحدنا ناخد قرار انو هاي حياة الجحيم ما بنقدر نعيشها"

ويضيف جمال «**نحن أصبحنا لاجئي القرن الواحد والعشرين فكثير من الناس صارت مصالحهم وأشغالهم وحياتهم على المحك، وهذا قليل من كثير اختزلته باختصار وبما رأيته مباشرة بالعين المجردة، فهذه المعاناة لا يستطيع تحملها بشر**».

الحاج إبراهيم جاد الله
صامدون أمام مخططاتهم، إن هدموا بيوتنا سنعيد بناءها بسواعدنا

الحاج إبراهيم جاد الله من خربة زكريا جنوب مدينة بيت لحم، يناهز عمره ٩٧ عاما، وهو من المرجعيات التاريخية في الخربة، وذاكرته تختزن دون تشويش تاريخ القرية وصراعها المتواصل مع الإحتلال. ولا غرابة في ذلك طالما أنه منذ نعومة أظفاره كان قد تولى مسؤولية القرية وقضى معظم حياته وهو يتصدى للإحتلال ومخططاته الرامية للإستيلاء على قريته وتهجير سكانها.

تقع قرية زكريا جنوب مدينة بيت لحم وسط التجمع الإستيطاني غوش عتصيون، وتضم القرية حوالي ٥٨ منزلا مكونا من اللبن والطوب وسقوفها من الصفيح. تهدد سلطات الإحتلال بهدم جميع المباني المقامة على أراضي القرية بعد ١٩٦٧ وعددها ١٨ منزلا ومدرسة وعيادة صحية أيضا.

تاريخ القرية

عن تاريخ القرية يقول الحاج إبراهيم: لقد ولدت على هذه الأرض وأجدادي أقاموا عليها من قبلي قبل مائتي عام، وجدنا الأول من قرية ارطاس جنوب مدينة بيت لحم. هذه الأرض كانت تتبع لقرية صوريف شمال بيت لحم، وفي ذلك الوقت اشترى جدي جاد الله الأرض من مالكها وتوزعت فيما بعد على الورثة " **إحنا هون يمكن من ٢٠٠ سنة جدي أسس البلد، هاي الارض بالأصل ل صوريف، سيدي جاد الله شرا الارض من واحد من صوريف وتوزعت، يعني من يوم شراها وإحنا موجودين أولاده وأولاد وأولاده موجودين في المنطقة**".

في ذلك الوقت سكن أهالي القرية في الكهوف والمغر، بينما سكن بعضهم في بيوت من اللبن والقش شُيدت في زمن الأتراك. أما أبناء العائلات التي لم تكن تملك مأوى في زكريا فكانوا يأتون إليها نهارا للعمل في الأرض ثم يعودون في الليل إلى ارطاس حيث توجد بيوتهم. وبالنسبة إلى عائلته قال إبراهيم» **أما إحنا ضلينا قاعدين هون لا رحنا ولا جينا، بقينا نشتغل في الارض ونبات هون**».

> ”إحنا هون يمكن من ٢٠٠ سنة جدي أسس البلد، هاي الارض بالأصل ل صوريف، سيدي جاد الله شرا الارض من واحد من صوريف وتوزعت، يعني من يوم شراها وإحنا موجودين أولاده وأولاد وأولاده موجودين في المنطقة .“

العمل والزراعة

كانت الأرض جبلية على حد وصفه، ولكن جده وآباءه عمروها بأيديهم، وكانوا يقسمون العمل فيما بينهم، بعضهم يعمل في الأرض يزرعون الخوخ والعنب والقمح والشعير، وآخرون يرعون المواشي ويهتمون بإنتاجها من الحليب ومشتقاته، بينما كان لدى عدد قليل منهم أعمال خارج البلدة. أما أسواقهم المركزية فكانت القدس والخليل وبيت لحم حيث يسوّقون فيها منتجاتهم الزراعية بالإضافة إلى الأجبان والألبان والحليب ويشترون منها ما لا تنتجه القرية. « **كانت جبال وهيش وإحنا زرعناها وعمرنها، بقينا قسم نفلحه فلحة وقسم نشجر شجر، بقينا نربي مواشي وزراعة الارض هاي شغلتنا بقت**" الحياة بالرغم من قسوة العمل كانت بسيطة ومريحة في نظره ولا شيء ينغص القلب " **بقينا ممتازين يعني نوكل ونشرب ومرتاحين، والطريق بقت سالكة أية سيارة نوقفها ونطلع فيها نبيع ونشتري براحتنا**".

الإحتلال يسلبهم أرضهم وينغص عليهم حياتهم

بعد حرب الأيام الستة «١٩٦٧» بدأت حياتهم البسيطة تتعقد وتتغيرحيث بدأت مجموعات صهيونية تنهب أراضيهم وتستوطن عليها بالقوة وتحت تهديد السلاح. فقد انتزعوا الأرض من أصحابها

وزرعوها وأقاموا عليها بيوتهم ومدارسهم. ومع مضي الأيام لم يتبق للقرية إلا القليل فقد صودرحوالي ٧٥٠ دونما بالقوة وبالأوامر العسكرية حتى الآن.

كانت مصادرة الأراضي حلقة من مسلسل الإعتداءات الهمجية على القرية وأهلها. وكان المستوطنون يهاجمون القرية ويعتدون على أهلها وبيوتهم بالضرب والتكسير والتدمير ويلاحقون نساء القرية وأطفالها ويعتدون عليهم ويرهبونهم. " **بقوا المستوطنين يهاجمونا ونقاتل معهم يعني هيهم ضربوني هون بالحديد هيها مع عيني ومنخاري مع أسناني، كسرولي سناني هدول، بقوا يلاقوا بنت يضربوها يلاقوا ولد يضربوه، مشان يرحلوا الناس، بس الناس بقتش ترحل أبدا، قد ما بقوا يعاملوا الناس معاملة صعبة الناس بقتش ترحل كل واحد يشتغل بأرضه ولما يجي الجيش يضربهم ويطردهم يرجعوا ثاني يوم يشتغلوا**".

صامدون رغم الدمار

لم تجد عربدة المستوطنين وهمجيتهم أي صدى في قلوب أهالي زكريا. أهالي القرية أصبحوا يعون تماما المخطط الصهيوني وألاعيب الصهيونية فهم إذا خرجوا من أرضهم لن يُسمح لهم بالعودة إليها مطلقا. ولعل تجربة التهجير القسري عام ١٩٤٨ علمتهم ذلك. فلا يلدغ المرء من جحر واحد مرتين.

وعندما فشلت الهمجية الصهيونية في تحقيق مرادها. أصدرت سلطات الإحتلال أمرا عسكريا صريحا ووزعته على أهالي القرية ويقول الحاج إبراهيم» **خطرونا اول إخطار ٢٤ ساعة، ثاني إخطار ٢٤، الإخطار بقى يقول اطلعوا خلال ٢٤ ساعة والي بضل بنقتله والي بخش الارض بنطخ، كان المطلوب انو نرحل من هاي الارض ومن دورنا، بس ما حدا منا طلع على الرغم من القسوة إلي عاملونا فيها، إحنا أبينا مقبلناش، مردناش عليهم وضلينا في أرضنا**".

ويوما بعد يوم كانت المستوطنات تتمدد وتتوسع وأراضي القرية تقضم وتتقلص، لم يتبق أراض للزراعة، ولكن المواطنين ظلوا يزرعون القطع الصغيرة المتبقية حفاظا عليها، تكلفهم كثيرا ولا يحققون مردودا اقتصاديا، ورغم ذلك ظلوا يزرعونها وهم متأكدون من الخسارة، رفضوا أن يتركوا ما تبقى من الأرض للإحتلال ، قرروا أن يحافظوا على كل شبر باق مهما كلفهم الأمر» **حاليا مضلش ارض إلي الناس تتمادى وتستثمر وتزرع وتفلح فيها، إلي ضل**

" بقوا المستوطنين يهاجمونا ونقاتل معهم يعني هيهم ضربوني هون بالحديد هيها مع عيني ومنخاري مع أسناني، كسرولي سناني هدول، بقوا يلاقوا بنت يضربوها يلاقوا ولد يضربوه، مشان يرحلوا الناس، بس الناس بقتش ترحل أبدا، قد ما بقوا يعاملوا الناس معاملة صعبة الناس بقتش ترحل كل واحد يشتغل بأرضه ولما يجي الجيش يضربهم ويطردهم يرجعوا ثاني يوم يشتغلوا . "

مش مستاهل الخسر إلي نخسره عليها، أولا الغلة صارت قليلة، إلي كان عنده ٢٠-٣٠ دونم مش زي إلي ضل عنده ثلاث أو أربعة دونم، وبعدين لما تبيع كيلو العنب بشيكل ونص شيكل شو بدو يجيب، بطلعش التعب مش حرام اليوم!! صدق انو الناس مرات بلقطوش بخرب بضل وبخرب على امه خسارة مخسر، مفش لا ارض ولا سوق بقينا زمان نوصل القدس والخليل وبيت لحم هالحين مضلش سوق كله سكر، هم اليهود خلولنا محل ندور فيه!!".

ما حصل على مستوى الزراعة تأثرت به الثروة الحيوانية أيضا، فالأرض صودرت والمراعي أغلقت، وأصبح بيعها والتخلص منها توجها عاما لدى أهالي القرية، فهي تزيد أعباءهم المالية. عن ذلك يقول إبراهيم «المواشي بقينا نطعمهن من الفلحة نزرع لهن، قسم شعير و قسم ذرة ويوكلن منها بقينا نسرح فيهن ونوصل من هون ل صوريف، بقا عنا في البلد حوالي ٤٠٠ راس، كنا عايشين أما من يوم ما اجتنا إسرائيل والله لا إحنا عايشين ولا إحنا مرتاحين، هسة الو عنده غنمات بروح يشتريلهن أكل من الخليل أو من بيت لحم بدو يطعمهن مفشي لا سراحة ولا في ارض نزرعلهن، ولا في ريحان ولا جيان صارت مكلفة كتير والله ما هن موفيات مع غلا المونة والي بقدرش يمونهن ببيع إلي عنده شو بدو يسوي".

أربعون يوما تحت منع التجول

منذ بداية الإنتفاضة الحالية حوصر أهالي زكريا كغيرهم من الفلسطينيين في باقي أنحاء الضفة وغزة، لكن المستوطنات المقامة حولهم فاقمت معاناتهم. أربعون يوما تحت منع التجول والقرية تفتقر للخدمات الأساسية، وقد اضطر أهالي القرية إلى السير بين الجبال لقضاء حاجاتهم تفاديا لخطر القنص والقتل اللذين يحدقان بهم من كل جانب» **قعدنا ٤٠ يوم ممنوع التجول، ممنوع حدا يطلع من بيته، بقينا نتهرب مشي على بيت أمر وبيت فجار وجيب أغراض أساسية إلي نسلك حالنا**".

كان طلاب المدارس يُمنعون من الذهاب إلى مدارسهم، ويلاحقهم المستوطنون بالضرب، ومعظم الأهالي منعوا الإناث من التعليم خشية عليهن من اعتداءات المستوطنين. « **بقينا نودي الأولاد على المدارس إذا الجيش إلي على الحاجز منعهم بقو يمشوا مسافة ٧ كم لبيت فجار ما يروحوا ويجيوا إلا هم مبهدلين مرات فشي مواصلات ومرات يمنعوهم ويمشوا مشي، أكثرهم**

> **قعدنا ٤٠ يوم ممنوع التجول، ممنوع حدا يطلع من بيته، بقينا نتهرب مشي على بيت أمر وبيت فجار وجيب أغراض أساسية إلي نسلك حالنا .**

بقوا يبطلوا المدرسة من صعوبة الطريق، البنات بقن يرحن يمسكوهن المستوطنين ويضربوهن والولاد يضربوهم ".

يرى الحاج إبراهيم أن الحياة تحت الإحتلال مليئة بالذل والمهانة والاضطهاد والعنصرية. فالأرض سُلبت والخيرات نُهبت والبناء ممنوع، وتهدد سلطات الإحتلال بهدم حوالي ١٩ منزلا بما فيها المدرسة والعيادة. وقد سوّت آليات الإحتلال أربعة منازل مع الأرض من قبل وتركت أهلها دون مأوى، لكنهم لم يستسلموا فمن يُهدم بيته يشيّده مرة ثانية ولتفعل سلطات الإحتلال ما تريد. الأرض أرضنا ولو اضطررنا للسكن في خيمة: «**يعني إسرائيل مش مخليتنا نبني في محل، على القبور بعترضونا، كل اشي بهدموه هديك اليوم بيرين مي هدوهن، يعني الواحد يجيب طوبات وزينكات ويحطهن ممنوع بهدموهن انا هدمولي دارين، وهديك اليوم هدموا دارين، هاي الدار إلي قاعدين فيها والله هدموها مرتين، وين بدنا نروح بدهم يهدموها، بنرجع نبني، همة بهدموا وإحنا بنبني ".**

" يعني إسرائيل مش مخليتنا نبني في محل، على القبور بعترضونا، كل اشي بهدموه هديك اليوم بيرين مي هدوهن، يعني الواحد يجيب طوبات وزينكات ويحطهن ممنوع بهدموهن انا هدمولي دارين، وهديك اليوم هدموا دارين، هاي الدار إلي قاعدين فيها والله هدموها مرتين، وين بدنا نروح بدهم يهدموها، بنرجع نبني، همة بهدموا وإحنا بنبني. "

عزبة الطبيب

الموقع والسكان

تقع عزبة الطبيب شرق مدينة قلقيلية، يحدها من الشمال قرية جيوس ومن الغرب مدينة قلقيلية والنبي الياس ومن الجنوب عزون وعسلة، ويصل عدد سكانها نحو ٢١٧ نسمة يسكنون في بيوت من الطوب وأخرى من الطوب والصفائح وعددها ٤٠ منزلا. تبلغ مساحة القرية ٧٢٨ دونما تُقام البيوت على ٨٥ منها .

الوضع العام للقرية

- ترفض سلطات الإحتلال الاعتراف بالقرية وحق سكانها بالوجود على أراضيهم وبالتالي فهي تهدد بهدم جميع المباني المقامة على أراضي القرية بعد العام ١٩٦٧ وعددها ٢٢ منزلا ومبنى قيد الإنشاء سوف يحتوي على عيادة صحية وروضة للأطفال.
- تهدد سلطات الإحتلال بترحيل سكان القرية إلى قرية عزون المجاورة.
- يعاني أهالي القرية من عدم توفر الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة في القرية، مما يضطرهم إلى السفر مسافات طويلة للحصول على هذه الخدمات من مدينة قلقيلية أو القرى المجاورة لهم، كما ويضطر الطلبة والأطفال إلى السير مسافات طويلة مشيا على الأقدام في الحر والمطر للوصول إلى مدارسهم في قرية عزون.

تاريخ القرية ونشأتها

- ينحدر سكان القرية في أصولهم من قرية تبصر إحدى القرى الفلسطينية التي هُجّروا منها عام ١٩٤٨.
- اشترى عام ١٩٢٠ حمد عبد الله الطبيب قطعة ارض مساحتها ١٣٥ دونما في موقع يدعى ظهر الحمى من شخص في قرية كفر قدوم.
- كان لحمد الطبيب زوجتان واحدة تسكن في تبصر والأخرى أقام لها منزلا في ظهر الحمى وكان هذا أول منزل يقام على أراضي القرية وكان أشبه بعزبة. بقي حمد يتردد ما بين تبصر وظهر الحمى التي سميت فيما بعد ب «عزبة الطبيب» نسبة إليه.
- لاحقا وتحديدا عام ١٩٣٠ بدأ أبناؤه من الزوجة الأولى وأبناء أخيه ينتقلون إلى عزبة الطبيب نظرا لامتداد مساحتها ووفرة المراعي فيها ومن ثم بدأوا يقيمون مساكنهم على أراضي القرية وكانت منازلهم مكونة من الطين واللبن والقش.

- عام ١٩٤٨ هجّر سكان قرية تبصر كغيرهم من القرى الفلسطينية على أيدي المجموعات الصهيونية. فلجأ أفراد عائلة الطبيب للسكن عند أقاربهم وأعمامهم في عزبة الطبيب وشيدوا بيوتهم على أراضي القرية.
- حتى منتصف الخمسينيات وصل عدد المنازل المقامة في القرية إلى ١٠ منازل إضافة إلى عدد من الحظائر المستخدمة لتربية الأغنام والأبقار.
- كان أهالي القرية يعتمدون على الزراعة وتربية المواشي في معيشتهم اليومية ويسوقون منتجاتهم في قلقيلية ونابلس والبلدات المجاورة.

- في العهد الأردني عانت القرية من الإهمال والتهميش خاصة في المرافق العامة والخدمات الأساسية ولكن لم تمنعهم الحكومة من البناء والعمران.

التهديد بالترحيل

- بعد ١٩٦٧ اعتبرت سلطات الإحتلال عزبة الطبيب موقعا زراعيا ولم تقدم لسكانه أي نوع من الخدمات. وبالتالي بقيت القرية تعاني من نقص في الخدمات الأساسية مما اضطر عددا كبيرا من الشباب للهجرة خارج القرية إما للقرى المجاورة أو لخارج البلاد.
- في منتصف الثمانينيات فوجئ أهالي القرية بأوامر عسكرية وزعتها سلطات الإحتلال على أهالي القرية تقضي بهدم بعض المنازل بحجة البناء غير المرخص.
- بداية لم يأخذ أهالي القرية أوامر الهدم على محمل الجد. إلا أن الأوامر كانت تتزايد يوما بعد يوم. وبالتالي بدأ أهالي القرية يقدمون طلبات للحصول على تراخيص ولكن كانت جميعها تقابل بالرفض.
- منذ بداية التسعينيات قدم أهالي القرية طلبا للحصول على مخطط هيكلي للقرية إلا أن سلطات الإحتلال كانت ترفضه دائما متذرعة بعدم اكتمال الأوراق المطلوبة وان المقترح المخطط غير مهني.

قرار الترحيل

- في ٢٠٠٧/١/٣ أصدرت سلطات الإحتلال قرارها النهائي بشأن الطلب المقدم للموافقة على مخطط هيكلي وكان الرد كما يلي:

١. بيوت القرية عبارة عن بيوت زراعية أقيمت بطريقة غير قانونية ولا داعي لترخيصها.
٢. بعض منازل القرية تقع ضمن حدود شارع ٥٣١ المخطط شقه على أراضي القرية حسب الخارطة رقم ت/٩٢٧.
٣. نوضح أن المباني غير القانونية في المنطقة المذكورة توجد على بعد اقل من ٢ كم عن قرية عزون المجاورة. والخارطة الهيكلية لقرية عزون تكفي لاستيعاب أكثر من ٧٦٪ من الزيادة السكانية المتوقعة لعزون حتى عام ٢٠١٥.
٤. حسب ما ذكر أعلاه نرفض كتابكم المقدم للحصول على مخطط هيكلي. ونوضح ثانية أن جميع الخطوات والمحاولات التي قمتم بها من أجل خارطة هيكلية لا تلغي أوامر الهدم الصادرة.

مصادرة الأراضي والتضييق على السكان

- منذ بداية الإنتفاضة الثانية بدأت سلطات الإحتلال تشدد من إجراءاتها العسكرية للتضييق على أهالي القرية وتمثلت الإجراءات بما يلي:
  ١. إغلاق المدخل الرئيس للقرية بكتل إسمنتية.
  ٢. منعهم من استخدام الشارع الإستيطاني السريع والذي يحمل الرقم (٥٥).
  ٣. مداهمة القرية واعتقال الشباب والأطفال بحجة إلقاء الحجارة على المستوطنين أثناء سلوكهم للشارع.
  ٤. إغلاق المراعي أمام مربي الثروة الحيوانية، ومصادرة الأراضي الزراعية لصالح المستوطنات والجدار.

- باشرت سلطات الإحتلال بالعمل لإقامة الجدار على أراضي القرية منذ ٢٠٠٤ وانتهى العمل به في شهر أكتوبر ٢٠٠٥.
- يحيط الجدار بالقرية من الجهة الشمالية ويمتد على طول الجهة الغربية منها والجهة الغربية مغلقة بالشارع الإستيطاني (٥٥)، أما الجنوبية فهي منطقة حرجية.
- أدى الجدار إلى عزل وتدمير ٢٧٣ دونما من أراضي القرية فيما اقتطع الشارع الإستيطاني ١٢ دونما منها. هذا بالإضافة إلى ٧٠ مترا يُمنع التصرف بها بصفتها ارتدادا للشارع.

عين جويزة في قرية الولجة

يقع هذا الحي في قرية الولجة غربي مدينة بيت لحم وهو جزء لا يتجزأ من أراضي قرية الولجة الواقعة غربي مدينة بيت لحم. ويضم هذا الحي حوالي ٤٥ منزلا يسكنها ما يقارب ٣٠٠ نسمة وتبلغ مساحة الحي حوالي ٢٥٠٠ دونم.

باحتلالها الضفة الغربية عام ١٩٦٧ اقتطعت سلطات الإحتلال حي جويزة من قرية الولجة وضمته لحدود بلدية الإحتلال في القدس دون أن تعترف بسكانه وحقهم في الوجود على أراضيهم، ولكنها لم تبلغ أهالي القرية بذلك إلا في بداية الثمانينيات حيث بدأت جرافات الإحتلال التي يحرسها الجنود وحرس الحدود بمداهمة الحي وهدم منازل السكان بحجة أن الموقع هو امتداد لحدود بلدية القدس، فيما أصدرت إنذارات للهدم طالت جميع المنازل التي أقيمت بعد عام ١٩٦٧.

وقد وصل عدد المنازل التي تم هدمها منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن حوالي ١٨ منزلا منها ما تم هدمه عدة مرات بعد أن كان مالكوه يعاودون بناءه بعد كل عملية هدم.

يتعرض سكان الحي للمضايقات اليومية من قبل جنود الإحتلال الذين يداهمون الحي بالليل ويرهبون أهله وسكانه من الأطفال والرجال والنساء ويعتدون عليهم ويعبثون بممتلكاتهم ويعتقلون الشباب فيه وذلك للتضييق عليهم وإجبارهم على الرحيل.

منذر حمد (٣٣عاما) من حي جويزة وعائلته من الناس الذين تعرضت بيوتهم للهدم مرتين، حيث داهمت سلطات الإحتلال البيت في كانون الثاني عام ٢٠٠٦ وباشرت بهدم بيته المكون من ثلاث غرف وتوابعها بعد عملية الهدم. وفر سكان الحي مسكنا له ولأفراد أسرته، وباشروا بجمع التبرعات كل حسب قدرته لمساعدته وتمكينه من بناء بيته من جديد، وذلك لدعم بعضهم أمام الهجمة الصهيونية وحفظ حيّهم من سطوة الإحتلال والإستيطان. ومع اكتمال البيت سكنه حمد وعائلته ولكن سلطات الاحتلال أعادت هدمه في كانون الأول ٢٠٠٦.

تقصير فلسطيني

من خلال مجموعة اللقاءات التي أجريناها مع سكان هذه القرى وجدنا أن معظم السكان يأخذون على السلطة الوطنية ومؤسساتها وكذلك المؤسسات الأهلية تقصيرها في تعزيز ودعم صمودهم للبقاء على أراضيهم والوقوف أمام مشروع التهجير الذي تنفذه سلطات الإحتلال بحقهم. فهذه المؤسسات لم تبادر بتقديم أية خطط أو استراتيجيات للعمل داخل هذه المواقع لتوفر الحد الأدنى من مقومات الصمود لديهم وكسر العزلة والإقصاء الذي يتعرضون له. وعلى العكس من ذلك فقد ساهمت هذه المؤسسات برفع مستوى العزلة والوحدة التي يعيشها سكان المواقع المعزولة من خلال سحب ووقف البرامج التي كانت تنفذها داخل المواقع المعزولة بعد تعرضها للعزل بحجة دواعي وإجراءات العزل. وبالتالي فإنها أصبحت توجه وتركز نشاطاتها وبرامجها في القرى والمواقع المحيطة بالمواقع المعزولة. وقد تناست تماما أن ذلك يصب في خدمة المشروع الصهيوني والسياسة الصهيونية اللذين يريدان من خلال العزل وتدمير البنى التحتية والخدماتية إلى دفع سكان القرى المعزولة إلى خارجها حيث مراكز الخدمات والعمل. لذلك فإن هؤلاء السكان يتمنون على هذه المؤسسات إعادة النظر في سياستها هذه وترتيب أولوياتها في سبيل تعزيز ودعم صمودهم في المواقع المعزولة.

موقف القانون الدولي الإنساني من عزل الفلسطينيين جراء جدار الضم

المحامي /ناصر الريس
مستشار مؤسسة الحق

لا شك بأن جدار الضم والالحاق، الذي شرعت دولة الاحتلال الإسرائيلي بتشيده داخل أراضي الضفة الغربية منذ منتصف عام ٢٠٠٢م، يعد واحدا من أخطر الانتهاكات والجرائم التي اقترفها المحتل على صعيد هذه الأراضي، بل أن الجدار كجريمة مستمرة ومتواصلة قد انعكست آثارها وأضرارها سلبا ليس فقط على مختلف مناحي الحياة للفلسطينيين، وإنما تجاوز ضرر الجدار ذلك بكثير إذ أدى اكتمال البناء في بعض المناطق الى خلق معازل سكانية فلسطينية محاصرة ومغلقة لا يسمح لآلاف الفلسطينيين المحاصرين بداخلها من الخروج منها سوى في اوقات معينه كما اضحى دخول الغير الى هذه المناطق سواء لغايات إنسانية أو اجتماعية أو صحية أمرا شبه مستحيل لمنع قوات الاحتلال الإسرائيلي غير الساكنين في هذه المناطق من الدخول اليها في أغلب الأحيان.

وبعيدا عن مناقشة واستعراض تفاصيل وطبيعة الأجراءات المتخذة من قبل الاحتلال الإسرائيلي في مناطق العزل سواء تلك المحاطة بالجدار أو المناطق التي اصبحت غرب الجدار يمكننا القول بأن عزل الفلسطينيين وتقيد حركتهم يعتبر استنادا لأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني عملا غير مشروع، لمخالفته الصريحة والواضحة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، كاتفاق ملزم وواجب التطبيق والاحترام من قبل دولة الاحتلال على صعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة فضلا عن مجموع الصكوك والمواثيق الدولية الناظمة لأحكام وقواعد القانون الدولي الإنساني الأخرى كلائحة لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف البرية لعام ١٩٠٧، وبروتوكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة لعام ١٩٧٧م.

ويمكننا في هذا الصدد حصر وتحديد أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من مواثيق القانون الدولي الإنساني التي انتهكتها وخالفت مضمونها صراحة دولة الاحتلال الإسرائيلي بإنشائها لهذه المعازل على صعيد الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالنقاط التالية:

- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، جراء عمليات الهدم والتخريب غير المبررة للملكيات الفلسطينية العامة والخاصة، وخصوصا تلك الممتلكات الزراعية التي اضحت داخل المعازل أو غرب الجدار، إذ تمخض عن الفلسطينيين من الوصول الى اراضيهم الزراعية في الاوقات المناسبة التي تلف مزروعات هذه الاراضي وخرابها.
- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة ٤٩ من الاتفاقية الرابعة جراء عمليات النقل الجبري الجماعي أو الفردي للفلسطينيين حيث اضطر العديد من الفلسطينيين تجنبا للمعاناة وأيضا للحفاظ على مصادر رزقهم أو لضمان حسن وصول ابنائهم للمدارس أو الجماعات الى ترك مناطق سكنهم التي عزلها الجدار والانتقال الى مناطق أخرى داخل الاراضي المحتلة.

- انتهاك صريح لنص المادة ٥٢ من اتفاقية جنيف الرابعة، جراء تسبب الجدار ببطالة آلاف الفلسطينيين سواء من فقدوا أراضيهم ومصدر ارتزاقهم جراء المعازل او من فقدوا فرص عملهم لعدم قدرتهم على التوجه لمناطق عملهم بسبب تحكم قوات الاحتلال في اوقات خروج السكان من هذه المعازل أو العودة اليها.

الزمت أحكام وقواعد القانون الدولي الانساني دولة الاحتلال بتجنب القيام بأعمال مصادرة الملكيات الخاصة أو تدميرها وتخريبها غير المبرر فضلا عن الزامها دولة الاحتلال بتجنب نقل وترحيل سكان الأراضي المحتلة الجبري الى خارج مناطق سكنهم وتجنب وضع السكان المدنيين تحت ظروف معيشية صعبة فضلا عن تجنب القيام بالافعال والممارسات اللاإنسانية والحاطة بالكرامة وغيرها من الممارسات التي قد تسبب معاناة وآلام جسدية ونفسية للسكان.

وبالطبع يعتبر وضع المدنيين في المعازل والتحكم بحركتهم بطريقة تعسفية ومذلة، وإجبارهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الانتقال من مناطقهم الى مناطق أخرى، انتهاكا وخرقا فاضحا لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة بل ينطبق على هذه المعازل وما تمخض عنها من انتهاكات وصف جرائم الحرب استنادا لنص المادة ١٤٧ من الاتفاقية الرابعة والمادة ٨٥ من بروتوكول جنيف الاول المكمل لاتفاقيات جنيف الأربع.

ما هو مركز معا؟

مؤسسة فلسطينية أهلية تنموية مستقلة وغير هادفة للربح تأسست في بداية عام ١٩٨٩ في مدينة القدس ومسجلة لدى وزارة الداخلية تحت رقم ٢٢٣٢B-RA ولديها فروع في رام الله وغزة وجنين وسلفيت

رسالة المركز:

يسعى المركز إلى الإسهام في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في فلسطين من خلال تحقيق الأهداف العامة التالية:

- تطوير قدرات المؤسسات الأهلية والقاعدية لتتمكن من تحقيق رسالتها وأهدافها
- الإسهام في التنمية المجتمعية والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الأكثر فقرا وتهميشا وخاصة في الريف الفلسطيني
- الإسهام في تحسين مستوى الأمن الغذائي على المستوى الأسري والمجتمعي
- الإسهام في حماية وتطوير البيئة الفلسطينية والقطاع الزراعي
- الإسهام في التعبئة والتأثير وحشد التأييد والمناصرة والمرافعة عن قضايا الفقراء والمهمشين على المستوى المجتمعي والوطني لدعم قضايا الفقراء والمهمشين والمتضررين من إجراءات وممارسات الاحتلال القمعية

برامج المركز:

يسعى المركز إلى تحقيق أهدافه واستراتيجياته من خلال تنفيذ البرامج التنموية التالية:

١. برنامج التطوير الإداري والبناء المؤسسي:

ويشمل البرنامج تطوير المصادر البشرية عبرالبرامج التدريبية المختصة التي ينظمها المركز والتي تغطي ٣٣ مجال إداري تستهدف تطوير العاملين في الإدارة العليا والإشرافية والتنفيذية، وتطوير النظم الإدارية والمالية والمعلوماتية داخل المؤسسات ومساعدتها على التخطيط الاستراتيجي لمواجهة البيئة المتغيرة. بالإضافة الى تطوير البنى التحتية لتلك المؤسسات وتفعيل التنسيق والتعاون والتشبيك فيما بينها.

٢. برامج تدريب الكومبيوتر والإنترنت:

وهو برنامج مكمل للبرنامج الأول ويستهدف تطوير مهارات المتدربين في استخدام برامج الكومبيوتر المختلفة. ويتم التدريب في مختبر الكومبيوتر الخاص بالمركز والذي يشمل على ١٦ جهاز مرتبط بشبكة ومتصل بالإنترنت.

٣. برنامج اللغة الإنكليزية المتخصصة:

ويشمل تنظيم دورات تدريبية في اللغة الإنكليزية المتخصصة للإدارة وأعمال السكرتارية بمستويات مختلفة بالإضافة إلى المهارات الكتابية.

٤. برنامج تطوير القيادات الشابة:

ويشمل برامج تدريبية ومشاريع تنموية مختلفة تستهدف تطوير المهارات الحياتية والقيادية للشباب

الفلسطيني والإسهام في تطوير بيئة مشجعة لعملهم ليتمكنوا من المشاركة الفاعلة في عملية التغيير المجتمعي وفي بناء مجتمع حر وديمقراطي خال من العنف والاضطهاد والتمييز على كافة الصعد الاجتماعية والسياسية والجندرية.

٥. برامج التطوير الخاصة بالمرأة:
يشمل التطوير والبناء المؤسسي للمراكز النسوية وتقديم العديد من البرامج التدريبية في التطوير الإداري والكومبيوتر واللغة الأنكليزية المتخصصة، وانشاء وإدارة المشاريع الريادية والمدرة للدخل، بالإضافة إلى برامج التدريب في التصنيع الغذائي وتصميم الحدائق المنزلية والزراعة العضوية.

٦. برنامج تعزيز وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة:
وهذا البرامج مختص بتقديم الدورات التدريبية المختصة والموجه للرياديين والرياديات الذين يرغبون في تأسيس أو تطوير مشاريع اقتصادية باتباع منهجية CEFE العالمية.

٧. برامج التنمية الريفية والزراعة المستدامة:
وتشمل برامج تدريبية وإرشادية موجهة للمزارعين والمهندسين والمرشدين الزراعيين في مجالات: الزراعة المستدامة والزراعة العضوية، وإعادة تدوير المياه والنفايات وانتاج الكومبوست، إضافة إلى تصميم وإنشاء الحدائق المنزلية وتوفير الأشتال والبذور والأشجار، بالإضافة إلى المشاريع التنموية التي تستهدف تطوير الريف الفلسطيني بشكل عام والبنى التحتية غير الملائمة وخاصة الزراعية منها، بشكل خاص مثل: حفر وترميم آبار مياه الجمع المنزلية، وإنشاء وترميم الدفيئات الزراعية ومد شبكات الري..الخ

٨. برنامج التصنيع الغذائي ومراقبة وتحسين جودة الإنتاج:
ويغطي البرنامج ١١ نوعا من أنواع التصنيع الغذائي الموجه للنساء وللمشاريع الإنتاجية الصغيرة.

٩. برنامج الأعلام البيئي والتنموي:
يصدر المركز سلسلة من الدراسات والأبحاث التنموية بالإضافة الى النشرات والملاحق والومضات الإعلامية المختصة في الزراعة والبيئة.

١٠. برنامج المرافعة وحشد التأييد والمناصرة:
يصدر البرنامج مجموعة من النشرات والدراسات التي تستهدف كشف الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال على المجتمع والشعب الفلسطيني، وخاصة في المجال الزراعي والبيئي، وعلى المزارعين بشكل خاص، وذلك لحشد التأييد والمرافعة عن الفقراء والمهمشين والمتضررين من إجراءات وممارسات الاحتلال القمعية، كما يشمل البرنامج دورات تدريبية لتطوير كفايات الفئات المستهدفة في مجال المناصرة والضغط وتمكينها من تنظيم فعّاليات وأنشطة لتحقيق أهدافها والدفاع عن مصالحها.

١١. مركز المصادر:
يوجد في المركز مكتبة مختصة في مجالات التنمية والإدارة والتدريب. وتشمل آلاف الكتب والمقالات والوثائق بالإضافة الى مئات الأشرطة والأدلة التدريبية. والمكتبة مصنفة على الكومبيوتر ومفتوحة للاستخدام من قبل الجمهور.

تعريف بالحملة

الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري

بدأت الحملة بمبادرة من شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية غير الحكومية PENGONعبر مؤسساتها التي بدأت بالعمل على الجدار منذ بدايته في تشرين الثاني ٢٠٠٢. حيث انطلقت الحملة في محاولة لمواجهة جدار الفصل العنصري الذي تقوم إسرائيل ببنائه وفضح الأهداف التي تحاول حكومة الاحتلال تحقيقها من خلاله على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه.

الحملة عبارة عن حملة شعبية تقوم في الأساس على عمل الفئات واللجان الشعبية التي تنظم نفسها ضد جدار الفصل العنصري، وانطلاقا من القاعدة الشعبية كأساس للحملة فإنها لا تتبنى منهج حزب سياسي معين و لا تتبع في سياستها وبرامجها لأية منظمة. الحملة وجدت لمقاومة جدار الفصل العنصري وكل من يعمل في الحملة يعمل ضمن هذا الهدف. مع ذلك فإن الحملة تتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية في التحرر من الاحتلال الاستقلال الناجز وحق العودة. وتعتبر أن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية عادلة ومطالبه حقوق مشروعة لابد أن تسترد كاملة دون أية مساومات.

الحملة والجدار:

ترى الحملة أن الجدار الذي تعمل إسرائيل على بنائه في الضفة الغربية وقطاع غزة هو جدار سياسي يقوم على الفكر العنصري الاستعماري. ترفض الحملة فكرة «الأمن» الذي تروجها إسرائيل كسبب رئيسي وراء بنائها الجدار. حيث ترى الحملة أن الجدار يتيح لحكومة الاحتلال السيطرة على ما يقارب ٤٦٪ من الضفة الغربية. ويحقق أهدافا سياسية. خالقا واقعا على الأرض يجعل أية مطالبة بالثوابت الفلسطينية مجرد أحلام «كما يسمونها في إسرائيل». الجدار يرسِّم الحدود على الأرض ويستولي على مصادر المياه الرئيسة والأراضي الزراعية في الضفة الغربية. ويضع الفلسطينيين في جيتوهات معازل عنصرية لها بوابات تخضع لرحمة المستوطنين. الجدار يدمر المنشآت الاقتصادية يحرم الفلسطينيين من العمل أو التعليم. وباختصار الجدار لا يلغي فقط إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. بل يلغي كذلك إمكانيات الوجود الفلسطيني على هذه الأرض. فالجدار نبع من عقلية فاشية عنصرية تراودها رغبات التطهير العرقي الكامل للفلسطينيين.

طول الجدار سيتجاوز ال ٦٥٠كم. يسير بخط متعرج ممتدا كيلومترات في عمق الضفة الغربية. خاصة في مناطق سلفيت. رام اله. القدس. بيت لحم وجنوب الخليل. الجدار يمكِّن إسرائيل من ضم نصف الضفة الغربية إلى سيطرتها. مسببا عزل مساحات شاسعة من الأرض عن أصحابها وخلق معازل فلسطينية كبيرة وصغيرة تاركا وراءه قرى بأكملها عالقة بين الجدار والخط الأخضر.

أكثر من ٢٠٠ قرية ومدينة تتأثر بشكل مباشر بالجدار. إما بعزلها خارج مشروع الكانتونات أو بعزل أراضيها

خارج الجدار. الجدار سيغلق على نصف الضفة الغربية، بينما النصف الآخر سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية غير الشرعية، وقد بدأت الأهداف الاستعمارية وراء الجدار بالظهور مع التوسع الاستيطاني في المناطق التي ستبقى ضمن السيطرة الإسرائيلية غير الشرعية على هذه المناطق.

من هنا ترى الحملة أن هذا الجدار لا يمكن أن يسمى سوى جدار فصل عنصري، وأنه استمرار للاحتلال والتوسع الاستعماري للمستوطنات الإسرائيلية وترحيل للفلسطينيين عن أرضهم.

شعارات الحملة:

- شعار الحملة الرئيسي أوقفوا جدار الفصل العنصري الاستعماري، ليهدم الجدار وتزال آثاره، وتعاد الأرض التي صودرت إلى أصحابها.
- الشعارات الأخرى هي كل شعار يتفرع من الشعار الرئيسي ويندد بالجدار واثارة أو يصفه، من شاكلة لينفذ قرار محكمة لاهاي بوقف الجدار او هدم الجدار ثم التعويض، أو لا تعويضات دون هدم الجدار...
- علم الحملة العلم الفلسطيني وهو الذي يجب أن تنظم كافة الفعاليات تحت ظله.

هدف الحملة:

الهدف الرئيسي هو العمل على وقف الجدار من خلال:

١. القف الفوري لبناء الجدار.
٢. هدم ما بُني منه وما لحق به من منشآت.
٣. إعادة الأراضي المصادرة لأغراض بناء الجدار.
٤. التعويض عن الأضرار والتخريب الذي لحق بالأراضي والمزارعين، والخسائر في تراجع دخولهم بفعل تدمير الأرض والممتلكات.
٥. تنظيم صفوف المزارعين ضمن لجان في كافة المواقع التي تتأثر بالجدار لتقوم بتنظيم العمل في مواقعهم، والاهتمام باحتياجات المواطنين المتضررين من مزارعين وغيرهم.
٦. جمع المعلومات بشكل متواصل عن تداعيات سير العمل في الجدار لاستخدامها لأغراض الحملة سواء للصحافة والإعلام أو لأغراض الحشد والتضامن أو للتوعية المحلية والخارجية عن الجدار وتداعياته.
٧. تنظيم حملات التوعية المحلية في كافة أرجاء الوطن عن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجدار على مستقبل الشعب الفلسطيني.
٨. الضغط على المستوى السياسي الفلسطيني لوضع قضية الجدار على سلم الأولويات، ووضع مطلب وقف الجدار كأحد أهم الشروط قبل الدخول في أي مفاوضات جديدة مع الإسرائيليين.
٩. تفعيل المجلس التشريعي والقوى والفعاليات السياسية للتحرك لدعم هذا التوجه.
١٠. دعم المواطنين والمزارعين وتثبيتهم في أرضهم المعزولة والمهددة بالمصادرة والعمل مع الهيئات والوزارات الرسمية من أجل توفير الخدمات والدعم اللازم لذلك.

إن هذه الأهداف مرتبطة بالنضال ضد الكولونيالية الإسرائيلية، الفصل العنصري والاحتلال. إنها مرتبطة كذلك بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. إن المطالب أعلاه غير خاضعة للمساومة بالنسبة للحملة ونضالها ضد الجدار العنصري.
الحملة لا تروج لأي تنظيم أو حزب سياسي كان وإنما تتعامل مع الأحزاب والتنظيمات على أنها حليفة قوية وداعمة يعتمد عليها في معظم النشاطات الشعبية والجماهيرية سواء من حملات توعيه أو نشاطات احتجاجية.

آليات العمل ضد الجدار

الحملة في ألأساس هي حملة فلسطينية شعبية، تقوم على الفعاليات والنشاطات المختلفة التي تنظمها اللجان الشعبية لمقاومة الجدار في القرى والمدن الفلسطينية. الحملة تعمل على التعبئة ضد الجدار على الصعيد العالمي هادفة إلى الحصول على دعم المجموعات الشعبية والمنظمات الدولية المؤيدة للشعب الفلسطيني والذي يتمثل في المظاهرات والفعاليات التي تنظمها هذه المجموعات في مجتمعاتها بهدف الضغط على حكوماتها لإدانة الجدار ومطالبة إسرائيل بوقفه، وهدم ما بُني منه.

وتسعى الحملة لإقامة المشاريع ودعم احتياجات المواطنين والمزارعين لصمودهم في أراضيهم وبيوتهم، وتوجيه التمويل بحيث يخدم أهداف الصمود ومواجهة الجدار، بشكل لا يكون فيه هذا التمويل بأي حال من الأحوال تعويضا أو بديلا عن الأضرار التي يسببها الجدار.

بنية الحملة

إن بنية الحملة تتأثر بطبيعة مهامها، لذلك كان أبرز ما يميز الحملة أنها:
تدار الحملة من ١٢ منظمة غير حكومية و١١ لجنة شعبية للمحافظات الإحدى عشر في الضفة، ويشكلون معاً الهيئة العامة للحملة. ويقود العمل لجنة تنسيقية يتم اختيارهم من الهيئة العامة للحملة. المكتب الرئيسي في البيرة/ رام الله ويعمل تحت المسئولية المباشرة لجنة التنسيقية. وأخيراص يستضيف الحملة مؤسسة واحدة كل عام من المؤسسات العضوة في الهيئة العامة، وللعام ٢٠٠٥ فالمؤسسة المستضيفة هي لجان العمل الصحي.

المنظمات غير الحكومية المشكلة للحملة

اتحاد لجان العمل الصحي/ اتحاد لجان الإغاثة الصحية/ المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي/ اتحاد لجان العمل الزراعي/اتحاد المزارعين/اتحاد لجان الإغاثة الزراعية/ مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين/ مركز العمل التنموي معاً/ جمعية الشبان المسيحية- جمعية الشابان المسيحية/مركز القدس للمساعدة القانونية/ مركز أبحاث الأراضي/ مركز البحوث التطبيقية(أريج).

أما آليات العمل الداخلية فهي تتركز على التالية:

توجد مكاتب طوارئ في المحافظات المختلفة التي تقوم بالتنسيق والمتابعة مع لجان مقاومة الجدار التي يتم تشكيلها في القرى التابعة لكل محافظة.

اللجان الوطنية لمقاومة جدار الفصل العنصري تشكل جزءا من حملة مقاومة جدار الفصل العنصري وتعمل كحلقة وصل بين المواطنين في القرى والمدن ومكتب الحملة.

اللجان تتشكل من المواطنين والمزارعين العازمين على العمل على مقاومة الجدار، حيث يجتمع أهالي القرية والمزارعون المتضررون فيها ليشكلوا لجنة مقاومة الجدار في منطقتهم.

تقوم اللجان في المواقع المختلفة باعداد الخطط وبرامج النشاطات والفعاليات بحيث تحدد كل منطقة احتياجاتها كما يتطلبه العمل والنشاط.

يتم صياغة هذه الخطط في اجتماع منسقي المناطق مع منسق الحملة.

يجتمع منسقي الحملة مرة واحدة شهريا للمتابعة والتنسيق والتنفيذ.

تقوم كل محافظة بالتخطيط والتنفيذ لفعالياتها وتحدد وتدعو المشاركين سواء من لجان أو أفراد أو مؤسسات أو لجان تضامن للمشاركة كما تشارك في الفعاليات المركزية المشتركة وتحشد لها.